S/PV.9608

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9608

الخميس، 18 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بورغ	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد عطاف
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة سفيلبار بيك
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كابا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهورست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد أويمورا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-10527 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. يؤكد وجودهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، إسبانيا، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، شيلي، العراق، عمان، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كوبا، كولومبيا، الكويت، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النرويج، نيجيريا، نيكاراغوا، والهند إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس الممثل الخاص لرئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بدولة السيد زياد أبو عمرو.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا الأفراد التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: سعادة السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ سعادة السيد سفين كوبمانز، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ سعادة السيد حسام زكي، الأمين العام المساعد ورئيس مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ والسيد ناصر كامل، الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): إن الشرق الأوسط على حافة الهاوية. لقد شهدت الأيام الأخيرة تصعيدا خطيرا في الأقوال والأفعال. إن سوء تقدير واحد، وسوء فهم واحد، وخطأ واحد يمكن أن يؤدي إلى ما لا يمكن تصوره: صراع إقليمي واسع النطاق من شأنه أن يكون مدمرا لجميع المعنيين ولبقية العالم. يجب أن تكون لحظة احتدام المخاطر هي لحظة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وأود أن أكرّر إدانتي الحازمة للتصعيد الخطير المتمثل في الهجوم الواسع النطاق الذي شنّته جمهورية إيران الإسلامية على إسرائيل في 13 نيسان/أبريل. ويحظر ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة غير متسقة مع مقاصد الأمم المتحدة. وكما ذكرت في وقت سابق من هذا الشهر عندما أدنت الهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق، يجب احترام مبدأ حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية والموظفين الدبلوماسيين والقنصليين في جميع الحالات، حسبما يقتضي القانون الدولي.

لقد حان الوقت لوضع حد لدوامة الانتقام الدموية. حان الوقت لتتوقف. وعلى المجتمع الدولي أن يتكاتف لمنع أي إجراءات قد تدفع الشرق الأوسط بأسره إلى حافة الهاوية، مما سيكون له أثر مدمر على المدنيين. أود أن أكون واضحا. إن المخاطر تتصاعد على جبهات عدة. وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة لمعالجة تلك المخاطر وإبعاد المنطقة عن حافة الهاوية. والسبيل لذلك هو النهوض بالعمل الدبلوماسي الشامل لتهدئة التصعيد في الشرق الأوسط.

ويبدأ الأمر بغزة. إن وضع حدّ للأعمال القتالية في غزة سيقلص بشكل كبير التوترات في شتّى أرجاء المنطقة. وأكرّر دعواتي إلى وقف فوري لإطلاق النار لدواعٍ إنسانية وإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في غزة على الفور. إن الهجمات الإرهابية المروّعة التي شنّتها حماس وغيرها من الجماعات المسلّحة الفلسطينية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي واستخدام العنف

الجنسي والتعذيب واحتجاز الرهائن، كانت إنكارا غير مقبول لأبسط القيم الإنسانية، وانتهاكا لأبسط قواعد القانون الدولي. في غزة، أدّت ستة أشهر ونصف من العمليات العسكرية الإسرائيلية إلى إشعال جحيم مستعر على الصعيد الإنساني. حيث قُتل عشرات الآلاف من الأشخاص. وعانى مليونا فلسطيني من الموت والدمار والحرمان من المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، وأصبحوا الان على حافة المجاعة الوشيكة. ومن شأن عملية إسرائيلية في رفح أن تفاقم هذه الكارثة الإنسانية. كانت أعداد الضحايا مروّعة وغير مسبوقة من حيث السرعة والحجم خلال فترة ولايتي كأمين عام. ووفقًا لليونيسف، أفادت التقارير بمقتل ما يزيد عن 13 900 طفل فلسطيني خلال هجمات مكثفة وعشوائية في كثير من الأحيان.

وحدث ذلك في ظل القيود المشدّدة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة، الذين يواجهون مجاعة واسعة النطاق. لقد تعهدت إسرائيل مؤخرا بعدة التزامات بتيسير إيصال المساعدات، وكانت هناك بعض الأمثلة على إحراز تقدم محدود. وأذن لثلاث قوافل تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تتكون من ما مجموعه 25 شاحنة باستخدام معبر إيريتز في شمال غزة في 14 و 15 و 16 نيسان/أبريل لإيصال الطرود الغذائية ودقيق القمح. وجرى تمديد ساعات عمل معبري كرم أبو سالم ونيتسانا من الجانب الإسرائيلي. لكن الشواغل الأمنية تعني أنه لا يمكن تمديد ساعات العمل بنفس القدر على جانب غزة. واستأنفت بعض المخابز العمل في شمال غزة ووسطها، وهي المخابز الأولى التي يعاد فتحها منذ أشهر. ولكن ما يبدو من تحقق تقدم في أحد المجالات يقابله تأخير وقيود في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن السلطات الإسرائيلية قد سمحت بدخول المزيد من قوافل المساعدات، إلا أن تلك التصاريح كثيرا ما تُصدر في وقت متأخر من اليوم حيث يصعب إيصال الإمدادات والعودة بسلام. إن أفراد الطواق لا يمكنهم العمل في الظلام في منطقة حرب حيث تتناثر لذخائر غير المنفجرة. لذا فإن الأثر محدود، وفي بعض الأحيان يكون معدومًا. وفي حين أن عدد التصاريح يشهد زيادة، لا تزال هناك عقبات مستمرة تحول دون وصول المساعدات إلى الأشخاص الذين تمس حاجتهم إليها. وخلال الأسبوع الممتد من 6 إلى 12 نيسان/أبريل، رفضت إسرائيل ما يزيد على 40 في المائة من طلبات الأمم المتحدة التي تطلب المرور عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية.

نحن بحاجة ماسة إلى إحراز تقدم ملموس وقابل للقياس، بما في ذلك، على سبيل المثال، إيصال المساعدات بدون قيود عبر ميناء أشدود وإعادة تشغيل خط مياه ناحال عوز. وإذا أردنا أن نتفادى المجاعة الوشيكة والمزيد من الوفيات التي يمكن تجنبها بسبب الأمراض، نحتاج إلى نقلة نوعية في المساعدات الإنسانية المقدمة للفلسطينيين في غزة. فالغذاء ضروري، كما هو الحال بالنسبة للمياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية. وهذا يعني معالجة التحديات التي تعوق عمليات توصيل المساعدات في الميدان. ويجب أن تكون الوكالات الإنسانية، بقيادة وكالة الأونروا التي تعتبر حجر الزاوية لعملياتنا، قادرة على نقل المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات بأمان وعبر كافة الطرق والمعابر الممكنة إلى غزة وفي شتّى أرجائها. ويتطلب ذلك تحسين نظم الإيصال عبر كافة طرق الإمداد ونقاط الدخول. ويحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى الأمن أيضا. لقد قُتل ما يقرب من 250 من العاملين في المجال الإنساني في غزة، بمن فيهم أكثر من 180 من موظفينا. وأكررّ دعوتي لإجراء تحقيقات شاملة في هذه الوفيات المأساوية. وفي الأسبوع الماضي، وقعت مركبة تابعة لليونيسيف كانت ترافق قافلة في مرمى إطلاق النيران. ويتطلب تقديم المساعدات على نطاق واسع تيسير إسرائيل للعمليات الإنسانية بشكل كامل وفاعل، بما في ذلك من خلال نظام فعّال للإبلاغ عن حركة قوافل المساعدات الإنسانية – وتحسين التواصل المباشر ما بين العاملين في المجال الإنساني وصنّاع القرار العسكري في الميدان. وهذا أمر ضروري ويجب تنفيذه فورا.

وفي الوقت الراهن، تواجه عمليات تقديم المعونات التي نقوم بها صعوبات هائلة وهي بالكاد تعمل. ولا يمكنها العمل بشكل منظم وممنهج. وإنما تغتنم أي فرصة متاحة لتقديم المساعدات كلما وحيثما

كان ذلك ممكنا. ولا يمكن للعاملين في المجال الإنساني وحدهم تلبية الحجم الهائل للاحتياجات في غزة. فالقطاع الخاص بالغ الأهمية، وزيادة الحركة التجارية أمر ضروري. ما نحتاجه واضح – نطالب بوقف فوري لإطلاق النار لدواعٍ إنسانية في غزة، وإطلاق سراح الرهائن على الفور وبدون شروط، وإيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن بذل كل ما في وسعه لتحقيق ذلك.

كما يجب أن يؤدي اتباع نهج شامل لتهدئة التصعيد إلى التخفيف من الحالة المتفجرة في الضفة الغربية المحتلة. لقد قُتل أكثر من 450 فلسطينيًا، من بينهم 112 طفلا، في الضفة الغربية المحتلّة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر – وقد قتلت القوات الإسرائيلية معظمهم خلال عملياتها وفي تبادل لإطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والمسلّحين الفلسطينيين. وقتل مستوطنون إسرائيليون مسلحون آخرين، وفي بعض الأحيان في حضور قوات الأمن الإسرائيلية التي وقفت موقف المتفرج ولم تفعل شيئا لمنع عمليات القتل تلك.

وشهد العام الماضي أعلى عدد من هذه الهجمات وحوادث العنف والتخويف ضد المجتمعات الفلسطينية منذ أن بدأت الأمم المتحدة تسجيلها في عام 2006. كما قتل 17 إسرائيليا، من بينهم طفل، في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى هذا العدد، تسببت التقارير التي أفادت بمقتل فتى إسرائيلي يبلغ من العمر 14 عاما خلال عطلة نهاية الأسبوع، في اندلاع موجة أخرى من هجمات المستوطنين المسلحين على ما لا يقل عن 37 قرية فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة. وقتل أربعة فلسطينيين، من بينهم فتى يبلغ من العمر 17 عاما. إنني أدين كافة أعمال العنف التي تستهدف المدنيين. وأحث إسرائيل على اتخاذ خطوات فورية لإنهاء المستويات غير المسبوقة من عنف المستوطنين ومساءلة مرتكبي هذه الهجمات. وأدعو إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى حماية السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة من الهجمات والعنف والتخويف. ويأتي هذا التصاعد المروع في العنف في سياق التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية، التي تشكل في حد ذاتها انتهاكا للقانون الدولي، وتنفيذ إسرائيل لعمليات متكررة على نطاق واسع في المناطق الفلسطينية. إن الإعلانات التي تنص على أن المناطق أصبحت تشكل أراض تابعة للدولة الإسرائيلية، إلى جانب القرارات القانونية التي تعزز المستوطنات ويُحتمل أن تزيد من عمليات الهدم والإخلاء، تهدد بتقويض التواصل الجغرافي لأي دولة فلسطينية في المستقبل وتحرم جيلا من الفلسطينيين من الأمل.

ويجب على إسرائيل والمجتمع الدولي دعم الحكومة الفلسطينية الجديدة والعمل معها للتصدي للتحديات المالية التي تواجهها ولتعزيز قدرتها في مجال الحوكمة وإعدادها للاضطلاع بمسؤولياتها في غزة مستقبلا. وأحث جميع الجهات الفاعلة على الاعتراف بالدور الحاسم الذي ينبغي أن تؤديه السلطة الفلسطينية في غزة والعمل على تمكينها من العودة في الوقت المناسب.

ويظل الهدف النهائي هو حل الدولتين الذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن وتكون القدس عاصمة للدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة. وهذا يعني إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة ومتصلة الأراضي تتمتع بالاستقلال التام وتتوفر لها مقومات البقاء وتشكل غزة جزءا لا يتجزأ منها. والمساعدة على تحقيق ذلك الهدف مسؤولية والتزام أخلاقي على عاتق المجتمع الدولي.

يجب أن تعالج جهود خفض التصعيد على الصعيد الإقليمي أيضا الحالة المشحونة للغاية في لبنان، ولا سيما على طول الخط الأزرق. ويكبد تبادل إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية وحزب الله المدنيين في إسرائيل ولبنان خسائر متزايدة. فقد قُتل عشرات المدنيين ونزح عشرات الآلاف على جانبي الخط الأزرق. ويمكن أن تكتسب حوادث تبادل إطلاق النار هذه زخما ذاتيا. فقد تؤدي الضربات التي تستهدف عمق أراضي لبنان وإسرائيل إلى إشعال مواجهة أخطر كما رأينا في الماضي. وأدعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من الانتهاكات لوقف الأعمال القتالية في

إطار القرار 1701 (2006). وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جهود العديد من البلدان لتشجيع خفض التصعيد والعمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي.

ويجب أن تضمن أيضا الجهود المبذولة لخفض التصعيد على الصعيد الإقليمي سلامة الملاحة في البحر الأحمر، مع احترام الحقوق والواجبات المتعلقة بالملاحة البحرية وفقا للقانون الدولي. ولا تزال هجمات الحوثيين على السفن التجارية وسفن النقل تعطل التجارة العالمية. وقد قوبلت هذه الهجمات بضربات من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وتزيد المواجهات المسلحة في ذلك الممر المائي الحيوي من المخاطر على جميع المستويات: مخاطر تهدد سلاسل الإمداد؛ ومخاطر وقوع كارثة بيئية جراء تضرر سفينة لنقل البضائع أو ناقلة للنفط؛ ومخاطر حدوث تصعيد خطير ومواجهة بين الدول الكبرى، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية مروعة. ويجب أن تتوقف فورا جميع الهجمات على السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي معا لمنع حدوث تصعيد في البحر الأحمر والذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات وتقويض السلام والأمن الإقليميين والتجارة الدولية. ويجب دعم الشعب اليمني لبدء عملية سياسية تفضي إلى سلام مستدام وعادل.

إن منطقة الشرق الأوسط على حافة خطر شديد. ويزيد التصعيد الأخير من أهمية دعم الجهود المبذولة بحسن نية للتوصل إلى سلام دائم بين إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة وتتمتع بالاستقلال التام وتتوفر لها مقومات البقاء. ولن يؤدي عدم إحراز تقدم نحو حل الدولتين إلا إلى زيادة الاضطرابات والخطر الذي يواجه مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء المنطقة الذين سيظلون يعيشون تحت التهديد المستمر بالعنف.

وأحث كل حكومة معنية على استخدام نفوذها وتأثيرها لتعزيز بناء الثقة والأمن المتبادل والسلام الإقليمي. ويقع على عاتقنا التزام أخلاقي مشترك للمضي قدما بجهود شاملة تستهدف خفض التصعيد في الشرق الأوسط من أجل الحد من المخاطر وزيادة الاستقرار وتمهيد الطريق لتنعم البلدان والشعوب بالسلام والرفاه في المنطقة وخارجها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص لرئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد أبو عمرو (فلسطين): يشرفني أن أنضم إلى الأعضاء اليوم في هذا الاجتماع الهام. وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم، السيد الرئيس، على عقدكم وترؤسكم هذا الاجتماع الوزاري. كما أود أن أعبر عن امتنان دولة فلسطين للأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته وقيادته النبيلة والحكيمة لهذه المنظمة، خاصة في ظل الكارثة التي يمر بها قطاع غزة. واسمحوا لي أن أقدم الشكر الجزيل للجزائر الشقيقة على وضع القضية الفلسطينية كأولوية على جدول أعمال المجلس، بما في ذلك عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة.

نتقدم بالشكر والامتنان للدول التي اعترفت بدولة فلسطين ولشعوبها على إيمانها بعدالة قضيتنا وبحقنا في تقرير المصير على أرض وطننا، فلسطين. ونشكر أيضا الدول التي طورت علاقاتها وتعاونها معنا. ونتمنى أن تعترف هذه الدول بدولة فلسطين في أسرع وقت تصديقا لمبدأ المساواة بين الأمم والاحترام المتبادل.

نجدد امتناننا العميق لكل الدول التي أيدت حصول دولة فلسطين على مركز المراقب في الجمعية العامة وتلك التي طلبت من مجلس الأمن أيضا النظر في طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وللمجموعة العربية والإسلامية ودول حركة عدم الانحياز لانضمامها إلى هذا الطلب حسب ما تم الاتفاق عليه في قمة الرياض وقمة كامبالا.

إن محنة الشعب الفلسطيني التي بدأت منذ أكثر من قرن من الزمان لا تزال قائمة. فقد كان الشعب الفلسطيني ضحية أحداث وقرارات دولية لم تكن من صنع يديه وضحية تاريخ ليس بتاريخه. هذا الشعب، الذي تعرض للنكبة عام 1948 والاحتلال الإسرائيلي

منذ العام 1967، تاق ولا يزال يتوق اليوم إلى ممارسة حقه في تقرير المصير وإلى العيش بحرية وأمن وسلام في دولة مستقلة أسوة ببقية شعوب العالم. ولقد قدم ولا يزال التضحيات الجسام من أجل ذلك.

ومنذ العام 1988، أبدت قيادة الشعب الفلسطيني، المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، الاستعداد الكامل لطي صفحة الصراع والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية وذهبت، في هذا السياق وفيما بذلته من جهد صادق، إلى أبعد الحدود وقدمت تنازلات تاريخية لم تكن تخطر على بال من أجل تحقيق السلام القائم على حل الدولتين، بما يكفل قيام دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار 194 (د-3)، دولة تعيش مع جيرانها بأمن وسلام.

ومنذ عام 1993 سلكت القيادة الفلسطينية طريق المفاوضات على أمل أن تفضي هذه المفاوضات إلى الحل المنشود. وأيد المجتمع الدولي مبدأ حل الدولتين، وتوج هذا الموقف بقبول دولة فلسطين عضوا مراقبا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2012 (انظر A/67/PV.44). ومنذ ذلك الحين وفلسطين تسعى وتطالب العالم بقبولها عضوا كامل العضوية في المنظمة الدولية، لإيماننا الراسخ بأن قرارا دوليا بهذا الشأن يحمي حل الدولتين ويجسد حق الشعب الفلسطيني المشروع في دولة مستقلة، ولكن وللأسف الشديد كان هناك من يعطل مثل هذا القرار، دون وجه حق، وتحت ذرائع واهية.

إن منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة من شأنه أن يرفع جزءا من الظلم التاريخي الذي تعرضت وتتعرض له أجيال متتابعة من الشعب الفلسطيني، وأن يفتح آفاقا واسعة أمام تحقيق سلام حقيقي قائم على العدل، سلام تنعم به دول وشعوب المنطقة كافة.

وفي هذا السياق من حقنا أن نتساءل: كيف يضر الاعتراف بدولة فلسطين ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، أسوة ببقية دول العالم، بفرص تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟ وكيف يضر هذا الاعتراف وهذه العضوية بالأمن والسلام الدوليين؟ هذا السؤال موجه على وجه التحديد للولايات المتحدة ودول أخرى تعارض منح دولة فلسطين العضوية الكاملة، بينما هي تعترف بإسرائيل الطرف الآخر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وسبق أن منحتها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وردا على من يقول إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يجب أن يأتي عبر المفاوضات، وليس بقرار أممي، نحن نتساءل أيضا، كيف تم تأسيس دولة إسرائيل والاعتراف بها؟ ألم يكن ذلك عبر قرار أممي هو القرار 181 (د-2)، رغم أن إسرائيل لم تف بشروط قبول عضويتها بالأمم المتحدة والمتمثلة بتنفيذ القرارين 181 (د-2) و 194 (د-3)؟

إن قرارا بمنح فلسطين العضوية الكاملة سيشكل في واقع الأمر ركيزة أساس من ركائز تحقيق السلام في منطقتنا، لأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بآثاره المختلفة، أصبح يتجاوز حدود فلسطين وإسرائيل، ويمتد إلى أماكن أخرى في منطقتنا وفي الشرق الأوسط والعالم بأسره. ولذلك، فإننا نرى أن الوقت قد حان لكي يتحمل مجلس الأمن المسؤولية التاريخية بإنصاف الشعب الفلسطيني بتبني وإصدار قرار بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. إن من يعطل مثل هذا القرار لا يساعد في فرص تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفي الشرق الأوسط بوجه عام.

ومن الطبيعي أن هذا القرار لن يكون بديلا عن مفاوضات سياسية جادة وفي إطار زمني محدد لتنفيذ حل الدولتين، والقرارات الدولية ذات العلاقة، وحل ما بقي عالقا من قضايا بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إن هذا القرار سيمنح الفلسطينيين الأمل بحياة كريمة في إطار دولة مستقلة، بعد أن تبدد هذا الأمل في السنوات الماضية بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية التي أصبحت ترفض هذا الحل علانية وبشكل صارخ، وخاصة بعد الحرب المدمرة التي تعرض لها قطاع غزة، وإعادة احتلاله من قبل إسرائيل.

وفي هذا السياق، لا يفوت دولة فلسطين أن تتوجه بالشكر العميق لجميع الدول التي اعترفت في مراحل مختلفة بدولة فلسطين، ودعمت بكل جد وإخلاص منحها العضوية الكاملة في هذه المنظمة الدولية.

وعلى مدى إثني عشرة عاما، وبعد أن قُبلت فلسطين عضوا مراقبا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أثبتت دولة فلسطين، بدورها الإيجابي، ومواقفها البناءة، جدارتها بالعضوية الكاملة في منظمتكم الموقرة. فأرجو أن تمنحوها الفرصة لكي تصبح جزءا أصيلا من الأسرة الدولية التي تعمل من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

إن انشغالنا اليوم بطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة لا يجب ولا يمكن أن يُنسينا للحظة واحدة ما يجري في قطاع غزة من حرب مدمرة وشاملة تشنها إسرائيل ضد شعبنا منذ ستة أشهر ولا تزال، ذهب ضحيتها حتى الآن أكثر من 35 ألف شهيد فلسطيني، و 80 ألف جريح معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ. وجرى خلالها تدمير معظم المرافق الحيوية في القطاع من مساكن وطرق ومستشفيات ومدارس وجامعات ومساجد وكنائس ومحطات كهرباء وتحلية مياه، وتهجير غالبية أبناء القطاع من أماكن سكناهم، حيث أصبح الجزء الأكبر من القطاع غير صالح للحياة. ولكن غزة لن تموت وستعود مدينة تزخر بالحياة كنا عهدناها، إن من سيموت ويندثر هو الاحتلال.

وتتواصل اعتداءات الجيش الإسرائيلي وإرهاب المستوطنين على أهلنا في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية في القدس، فما آن الأوان لهذه الحرب وهذه الاعتداءات أن تتوقف؟ وما آن لهذا الاحتلال أن يرحل؟

إن مجلسكم الموقر مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالتدخل السريع، واتخاذ الإجراءات الواجبة لإجبار إسرائيل على وقف عدوانها، وإدخال المساعدات الإنسانية لشعب يتضور جوعا، والانسحاب الفوري من قطاع غزة، والانصياع للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يسمح لأي دولة أن تكون فوق القانون الدولي وأن تفلت من المساءلة والعقاب.

إن إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن حجم الدمار الهائل الذي لحق بقطاع غزة بسبب عدوانها المتواصل عليه، والمسؤولية أيضا تقع على عاتق تلك الدول التي تدعم إسرائيل بالسلاح والمال للاستمرار في عدوانها، وتوفر لها الحماية السياسية. إننا نعول على الدول والشعوب المحبة للسلام في وقف الحرب والعدوان وتقديم الدعم والإغاثة الإنسانية لسكان قطاع غزة.

وعلى الجميع أن يدرك، وإسرائيل تحديدا، أن الأمن لن يتحقق بالحروب التي لا تنتهي طالما ظل الاحتلال قائما. إن السلام القائم على العدل هو الذي يحقق الأمن والاستقرار للجميع.

وأخيرا، وكما أثبتت التجربة والوقائع التاريخية، لن تنعم منطقتنا بالاستقرار دون استقلال دولة فلسطينية وسيادتها على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام 1967، بعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام مع جيرانها.

إن قرارا دوليا بمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في هذه الظروف الحالكة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وفي ظل استمرار حرب الدمار الشامل الذي يتعرض له قطاع غزة وسكانه، هو بمثابة رفض للعدوان وإصرار على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، وحق الشعب الفلسطيني في العيش بحرية وكرامة.

كما أنه بمثابة إصرار على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان وحق الشعب الفلسطيني في العيش بحرية وكرامة.

وليس هناك لحظة أيتها السيدات والسادة أفضل من هذه اللحظة لكي يقف المجتمع الدولي ومجلسكم الموقر عند مسؤولياتهما السياسية والقانونية والأخلاقية تجاه قضية الشعب الفلسطيني العادلة وحقه في نيل حريته واستقلاله ولكي ينتصر لمبادئ الحرية والعدل والسلام. وكلي ثقة بأنكم ستقفون إلى جانب الحق الفلسطيني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): كم مرة اجتمع مجلس الأمن لمناقشة سبل الإسراع بإطلاق سراح رهائننا المحتجزين في غزة؟ الجواب: ولا مرة واحدة. كم عدد الإدانات التي أصدرها المجلس ضد حماس أو مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 البشعة؟ الجواب هو صفر. ولكن بدلا من إدانة فظائع حماس أو اتخاذ إجراء حقيقي لإعادة

رهائننا إلى ديارهم، سيصوت المجلس على مشروع قرار يوصي بمنح السلطة الفلسطينية العضوية الكاملة؛ ودولة فلسطينية. فإلى أي مدى يمكن للمجلس أن يكون منفصلا عن الواقع ليكرس وقته وموارده لتأييد مشروع قرار منفصل تماما عن الواقع في الميدان. إن مشروع قرار لن يحقق أي أثر إيجابي على الإطلاق لأي طرف، ولن يسبب سوى الدمار لسنوات قادمة وسيضر بأي فرصة للحوار في المستقبل؟

وبعد مرور ستة أشهر على مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهي أكثر مذابح اليهود وحشية منذ المحرقة، يسعى المجلس إلى مكافأة مؤيدي هذه الفظائع ومرتكبيها بإقامة دولة. إن مقترفي الاغتصاب من أفراد حماس الذين يقتلون الأطفال يشاهدون هذا الاجتماع، وهم يبتسمون. فلا توجد جائزة أكبر من جلسة اليوم لمكافأة الإرهاب. وأود أن أذكر الجميع بأن المتطلبات الأساسية للانضمام إلى الأمم المتحدة هي: (أ) سكان دائمون؛ و (ب) إقليم محدد؛ و (ج) حكومة؛ و (د) القدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى. ولكن قبل أي شيء، هناك مبدأ مهم جدا تنص عليه المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة وهو أن "العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع [...] الدول المحبة للسلام". قلت محبة للسلام. هذه مزحة. هل يشك أحد في أن الفلسطينيين لا يستوفون هذه المعايير؟ وهل سمع أحد أن أي قادة فلسطينيين يدينون مذبحة أطفالنا؟ فالسلطة الفلسطينية ليست لها أي سيطرة إطلاقاً على غزة. والأعضاء يعرفون ذلك، والجميع يعرف ذلك. ولكن حتى في يهودا والسامرة، تخضع أحياء ومدناً بأكملها لحكم عصابات إرهابية أخرى، عرين الأسود وغيرها، ومن المفارقات أن السلطة الفلسطينية ليس لها سلطة. إذن، من الذي يصوت المجلس للاعتراف به اليوم ومنحه العضوية الكاملة؟ فهل هي حماس في غزة، أم "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" بنابلس؟ من سيكون المسؤول؟

وبينما يشكل ذلك في حد ذاته سبباً كافياً لرفض هذه المكافأة المقززة للإرهاب الفلسطيني، فإن السلطة الفلسطينية هي نقيض الكيان المحب للسلام. فالسلطة الفلسطينية لم تكتف بعدم إدانة مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر، بل إنها تدفع أيضا مرتبات شهرية لجميع الإرهابيين الذين شاركوا فيها، وتكافئ المغتصبين. إنها كيان محب للإبادة الجماعية ولا يستحق أي مركز هنا. ولكن للأسف، بالنسبة لبعض أعضاء المجلس، فإن عدم استيفاء الفلسطينيين للمعايير لا يهم بكل بساطة. ولا يهم لأن قيام دولة فلسطينية، بالنسبة لبعض الأعضاء، لا علاقة له بالميثاق أو المعايير القانونية. وإنما يتعلق الأمر بالسياسة والمصالح. وليس للميثاق أهمية لديهم إلا عندما يمكن استخدامه ضد إسرائيل. بل إن تقرير لجنة المجلس المعنية بقبول الأعضاء الجدد يذكره بشكل واضح جلي. واسمحوا لي أن أقتبس من الفقرة 3 من التقرير:

> "وأعرب عدة أعضاء عن رأيهم بأن قبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة شرطٌ سياسي وليس شرطاً فنياً أو قانونياً" (انظر S/2024/313، الفقرة 3).

وبعبارة أخرى، اللعنة على الميثاق، اللعنة على القانون الدولي. وأكرر أن القانون الدولي والميثاق لا يكتسيان أهمية إلا عندما يمكن استخدامهما سلاحاً ضد إسرائيل. ولكن إذا كان خرق القانون يعني المضي قدما في إنشاء دولة إرهابية فلسطينية بشكل انفرادي، دولة نازية فلسطينية، فليكن عندئذ بكل الوسائل. إنها مجرد حبر على الورق، أليس كذلك؟ وما قرر المجلس التركيز عليه على حساب جميع الكوارث الأخرى في جميع أنحاء العالم هو منح جائزة للإرهابيين. إن منح مرتكبي هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر ومؤيديها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة هو أبشع مكافأة على أبشع الجرائم. وإذا اعتمد مشروع القرار، لا قدر الله، ينبغي ألا يُعرف المجلس بعد الآن باسم مجلس الأمن، بل باسم مجلس الإرهاب.

ولن يؤدي الاعتراف القسري الانفرادي بدولة فلسطينية إلا إلى استحالة أي مفاوضات في المستقبل تقريباً. وما دام الفلسطينيون يشعرون بأنهم يستطيعون استغلال هذه الهيئة المسيَّسة لصالحهم، فلماذا يكلفون أنفسهم عناء الجلوس إلى طاولة المفاوضات أو يؤيدون أي تسوية؟ وهل يعتقد الأعضاء بصدق أن مشروع هذا القرار سيجعل الحل أكثر احتمالا أو سيغير أي شيء في الميدان؟ لقد رفض

الفلسطينيون كل خطة سلام تم التوصل إليها على الإطلاق، وما زالوا يدعمون الإرهاب ويقاطعون المفاوضات، وهم يعرفون الآن أن رفضهم يؤتي ثماره. يمكنهم أن يقولوا "لا" لأي رئيس أمريكي ولكنهم مع ذلك يحصلون على ما يطلبونه هنا، لأن الأمم المتحدة تهتدي بالسياسة، وليس بالأخلاق أو الحقيقة. وكل ما يحققه المجلس عن طريق هذا النهج المدمر يجعل التوصل إلى حل بعيد المنال. ولم تعد تعددية الأطراف، للأسف، جوهر الأمم المتحدة. فهي ملتزمة الآن بـ "تعدد الإرهاب". فالإرهاب يؤتي ثماره في مجلس الأمن. وهذا خزي. وما برحت أندد التعفن السياسي داخل الأمم المتحدة، وللأسف لا شيء هنا يقوم على الحقيقة والعدالة سوى التسييس السام. واليوم سقط القناع أخيرا. لقد فضح المجلس نفسه. من فضلكم لا تستسلموا للسياسة، ولا تؤيدوا مشروع هذا القرار الخطير. فكيف يمكن للأعضاء تأييد قرار مدمر وغير أخلاقي إلى هذا الحد في أسوأ لحظة ممكنة؟

ولم يكن المجلس الكيان الوحيد الذي كشف عن وجهه الحقيقي هذا الأسبوع. فقد سقط القناع أيضا عن نظام آية الله، ليلة السبت، بإطلاق ما يزيد على 300 من الطائرات غير المأهولة والقذائف التسيارية والقذائف الانسيابية على إسرائيل. وكشفت إيران عن نفسها على أنها الدولة الإرهابية التي تشكلها. لكن اليوم يمثل معلما آخر في تاريخ نظام آية الله الملطخ بالدماء. وفي 18 نيسان/أبريل 1983، مرت بسرعة شاحنة صغيرة من طراز شيفرولي محملة بـ 000 2 رطل من المتفجرات عبر بوابات سفارة الولايات المتحدة في بيروت، واصطدمت بالمبنى وانفجرت. وأسفر ذلك الانفجار عن مقتل 63 شخصا. ونحن نتحدث كثيرا عن السفارات وأهمية السفارات. وأعلن حزب الله مسؤوليته عن الهجوم، واليوم، 18 نيسان/أبريل 2024، أي بعد 41 عاما بالضبط، سيخاطب المجلس، مجلس الأمن، إرهابي كبير يمول نظامه حزب الله ويسلحه ويدربه ويوجهه. فوزير خارجية نظام آية الله، حسين أمير عبد اللهيان، عضو في فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني. وتلك المنظمة الإرهابية مسؤولة عن مذابح وسفك دماء ودمار في جميع أنحاء العالم. فمن الهجمات الإرهابية في أمريكا الجنوبية ومؤامرات الاغتيال على الأراضي الأوروبية والأمريكية إلى تهريب الأسلحة في أفريقيا ورعاية الإرهاب في جميع أنحاء الشرق الأوسط، يعمل فيلق الحرس الثوري في مجال القتل. وهو مصنف كمنظمة إرهابية لا في إسرائيل والولايات المتحدة فحسب، بل في البحرين والمملكة العربية السعودية. فأنا وزملائي العرب والأمريكيون نتفق جميعا على أن الرجل الذي سيخاطب المجلس في وقت لاحق اليوم إرهابي وأن وجوده هنا، اليوم من بين كل الأيام، دليل آخر على كيف أصبحت الأمم المتحدة ملاذا تأتي إليه الديكتاتوريات والأنظمة الإرهابية للتغطية على جرائمها.

فإيران هي التي كفلت أن تتمكن حماس من تدبير مذبحة 7 أكتوبر. ونظام آية الله في طهران هو الذي قدم الأسلحة حتى يتمكن حزب الله من إمطار البلدات والمدن الإسرائيلية بالصواريخ. ونظام آية الله في طهران هو الذي زود الحوثيين بصواريخ كروز لإطلاق النار على السفن التجارية. ونظام آية الله هو الذي شن هجوما غير مسبوق على إسرائيل، وهي دولة عضو، قبل أقل من أسبوع. ولكن بدلا من تصنيف فيلق الحرس الثوري منظمة إرهابية وفرض عقوبات على النظام الإيراني الشرير، يفتح مجلس الأمن أبوابه لوزير الخارجية الإيراني – الإرهابي. ألا يمكن لأعضاء المجلس أن يروا ما يجري هنا؟ وزير الإرهاب أمير عبد اللهيان ليس هنا للتعبير عن حزنه على الهجوم الوقح لنظامه أو لإخبار المجلس بأن الجمهورية الإسلامية قد غيرت أساليبها. إنه هنا ليسخر من المجلس. إنه موجود هنا ليظهر لأعضاء المجلس، ببدلاتهم وبجمالهم الدبلوماسي، أن بلده يمكن أن يشن هجوما على دولة عضو أخرى يوم السبت وأنه يمكنه بعد ذلك أن يأتي إلى هنا يوم الخميس لإلقاء محاضرة على المجلس بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي. إن وجوده هنا اليوم يجعل هذه المؤسسة مزحة. ومن المحزن أنه واضح لكل دكتاتور ودولة إرهابية أن الأمم المتحدة فقدت كل ذرة من العدالة وهي الآن كتلة من اللدائنية المسيسة التي يمكن تشكيلها في أي شيء يختارها الطاغية. والمجلس يساير تلك التمثيلية المدمرة.

وإذا كان أعضاؤه لا يزالون يعتقدون أن للمجلس أي أهمية، أود أن أطلب منهم – بل وأتوسل إليهم – أن يقولوا ما هو الإجراء الذي

اتخذه المجلس ضد إيران بسبب هجومها على إسرائيل هذا الأسبوع. وسيتكلم هنا اليوم وزير خارجية نظام الإبادة الجماعية بينما يسير بلده على سبيل نحو الأسلحة النووية. هل اتخذ المجلس أي إجراء لمنع ذلك؟ لا، لا شيء. وبدلا من ذلك، اجتمعنا اليوم لمناقشة الحالة في غزة. هل خطر ببال أحد أن وزير الإرهاب أمير عبد اللهيان موجود هنا للتأكد من أن المجلس يركز على غزة، بدلا من جرائم نظامه؟

ومن المحزن أن المجلس يتلقى نصا جاهزا. وقد كتبه خامنئي وحرره سنوار، نص صاغه إرهابيون. واستنادا إلى ذلك النص، يرتكب الإرهابيون أعمالا شريرة محضة ضد إسرائيل. إنهم يستغلون المدنيين باستخدامهم دروعا بشرية، وعندما تدافع إسرائيل عن نفسها ستضغط الأمم المتحدة على إسرائيل لوقف إطلاق النار وتضمن بقاءهم. ويعرف الإرهابيون أنه لا يوجد مكان يستحوذ على اهتمام الأمم المتحدة أكثر من إسرائيل. وما دامت إسرائيل تدافع عن نفسها، فيمكن لجميع منتهكي حقوق الإنسان الآخرين الاستمرار في ارتكاب الجرائم. وستبقى أنظار المجلس على غزة بينما يحترق بقية العالم. وذلك بالضبط ما يحدث اليوم. ويجلس أعضاء المجلس هنا مرة أخرى، ويركزون على إسرائيل وغزة. وسنسمع كلاما عن القانون الدولي وحقوق الإنسان والعديد من المصطلحات الأخرى التي يحب المجلس أن يرددها غير أن المجلس، بوصفه مجلسا، لا يهتم بحقوق الإنسان أو القانون الدولي. بل إن المجلس رفض زيارة مجتمعاتنا في جنوب إسرائيل – وقد دعوت جميع أعضاء المجلس إلى القيام بذلك – التي دمرتها حماس.

كل شيء سياسي ومشوه. يعرف المجلس أكثر من غيره أن نظام آية الله على بعد أسابيع فقط من امتلاك قدرات نووية. وذلك الراعي العالمي لديه وكلاء في جميع أنحاء المنطقة يزرعون الموت والدمار. لكن إيران تتمتع بالحصانة هنا لأن لدى نظامها المارق حلفاء هنا في المجلس يحمونه ووكلاءه الإرهابيين. ولهذا السبب لن يصنف المجلس أبدا حماس وحزب الله منظمتين إرهابيتين، على الرغم من أن العالم بأسره يعرف أنهما كذلك.

لا تزال الحرب مستعرة في أوكرانيا، بينما البلد الذي بدأها يجلس هنا في المجلس يعظ عن السلام والدفاع عن المدنيين. هذا عالم متخلف. لقد مرت علينا هذا الأسبوع الذكرى السنوية الأولى للحرب في السودان. وقد فر الملايين من ديارهم وجوع ملايين آخرون وقتل عدد لا يحصى من المدنيين. هل عقد المجلس جلسة واحدة على المستوى الوزاري بشأن الفظائع، منذ بداية الحرب في السودان؟ لا، ولا واحدة. ولكن اليوم يصادف المناقشة الوزارية الرابعة لمجلس الأمن بشأن غزة – أربع مناقشات بشأن غزة ولا مناقشة واحدة بشأن السودان في العام الذي مضي. المعايير المزدوجة هنا لا تعرف حدودا. إن مقدار الوقت والجهد والموارد التي تصب في غزة تجعل الأمر يبدو كما لو أن بقية العالم مدينة فاضلة خالصة، وأننا نعيش خارج غزة في عالم خال من الهموم – هاكونا ماتاتا. أكرر أن الشخصين الوحيدين اللذين يستفيدان من هذه الجلسة هما آية الله خامنئي ويحيى سنوار. قد يعتقد بعض أعضاء المجلس أنهم يخدمون الفلسطينيين، لكن الأمر ليس كذلك. إنهم، بعقد هذه الجلسة، يساعدون خامنئي وسنوار. إنهم يسيطرون على جدول الأعمال هنا، ويبدو أن أيا من أعضاء المجلس بالكاد يدرك ذلك.

وإذا لم تستطع الأمم المتحدة منع الحروب أو الدفاع عن حقوق الإنسان، فإنها فقدت أي سبب لمواصلة العمل. وسيأتي اليوم الذي تغلق فيه هذه المنظمة. الأمم المتحدة كما نعرفها ستختفي من الوجود، وستقف مكانها هيئة تهتم حقا بحقوق الإنسان وتكافح حقا من أجل تعزيز السلام وقادرة على تنحية السياسة جانبا من أجل العدالة والأخلاق والإنسانية. وعندما يأتي ذلك اليوم – وسيأتي – ستذكر هذه الجلسة والتصويت لفرض إنشاء دولة نازية فلسطينية كعامل حفاز لانهيار الأمم المتحدة، جلسة احترق فيها العالم ولكن الشيء الوحيد الذي كان مجلس الأمن مهتما به هو مساعدة الإرهابيين في غزة على البقاء – جلسة يمكن فيها منح كيان إرهابي مركز العضوية الكاملة. ذلك هو المدى الذي سقطت فيه الأمم المتحدة، ولذلك السبب ليس للأمم المتحدة، بشكلها الحالي، أي مستقبل. أدعو من أجل أيام أكثر إشراقا – من أجل زمن يمكن فيه للأمم المتحدة أن تكافح بنجاح قوى الظلام، لا أن ترحب بها وتتأثر بها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر الأمين العام على حضوره هنا اليوم وعلى إحاطته الصارخة والواقعية.

يشهد الشرق الأوسط واحدة من أكثر فتراته كآبة وتقلبا في التاريخ الحديث. وكما أكد الأمين العام يوم الأحد الماضي، فإن الشرق الأوسط على شفا صراع واسع النطاق، صراع يجب أن نتجنبه جماعيا بدعوة جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس. وتواصل الأحداث الأخيرة دوامة الانحدار التي شهدتها الأشهر الستة التي تلت الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وبدء العمل العسكري الإسرائيلي في غزة، ما يوفر دليلا آخر على أهمية وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة وضرورة إعادة بناء أفق سياسي في الشرق الأوسط.

ومن دواعي القلق العميق ومن غير المقبول على الإطلاق أن الطرفين تجاهلا طلب المجلس بوقف إطلاق النار، وفقا للقرار 2728 (2024). ونود أن نكرر أن أعضاء الأمم المتحدة وافقوا، بموجب المادة 25 من الميثاق، على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. نعم، إن قرارات مجلس الأمن ملزمة.

وقد دأبنا على إدانة حماس على هجماتها الإرهابية البغيضة في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك قتل أكثر من 200 1 إسرائيلي، وأخذ الرهائن، وأي أعمال عنف جنسي ارتكبت. إن صدمة ذلك اليوم المظلم ستأرّق الشعب الإسرائيلي إلى الأبد، ولا سيما أولئك الذين ما زالوا يعانون يومياً وهم يعلمون أن أحباءهم ما زالوا رهائن لدى حماس. ونكرر مطالبتنا مرة أخرى بأن تفرج حماس عن جميع الرهائن المتبقين فوراً ودون قيد أو شرط.

ولكن في غزة، ليس الرهائن وحدهم هم الذين يعانون. فقد قتل أكثر من 700 33 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال. وقد أصيب الآلاف بجروح أو شُوهوا. ولا يزال عدد لا يحصى من الأشخاص الآخرين في عداد المفقودين، مغيّبين تحت أنقاض الأحياء المدمرة. إن احتمال حدوث مزيد من التصعيد في رفح، حيث يكافح أكثر من مليون مدني نازح يومياً من أجل البقاء على قيد الحياة، أمر غير معقول. ونشدد على رفضنا القاطع لأي هجوم بري على رفح وأي تهجير إضافي للفلسطينيين.

ومع وجود أكثر من نصف السكان على أعتاب مجاعة من صنع الإنسان، إلى جانب النظام الصحي المدمر، يموت الأطفال أيضاً بسبب نقص الغذاء والماء. ووفقاً لليونيسف، يعاني اليوم من سوء التغذية الحاد في غزة واحد من كل ثلاثة أطفال دون سن الثانية. تنتهك الهجمات المستهدفة على الرعاية الصحية جميع أشكال الحماية الفريدة بموجب القانون الدولي للنساء الحوامل والولّادات والنفساوات، وكذلك الأطفال.

ونشدد على أن جميع الأطراف يقع عليها التزام قانوني بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وتمشياً مع ذلك، يجب الامتثال للتدابير المؤقتة التي اتخذتها محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس.

ومنذ بداية النزاع، كانت مستويات المعونة المقدمة إلى غزة غير كافية إلى حد كبير بسبب القيود المادية والعوائق البيروقراطية. وتؤكد مالطة من جديد أن الحرمان من المساعدة الإنسانية يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، وأن استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب قد يشكل جريمة حرب. وعلاوة على ذلك، نشدد بقوة على وجوب ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين. وندعو إسرائيل إلى الاحترام الكامل لنظام الإخطار الإنساني واستخدامه على النحو المتوخّى وإجراء تحقيق مستقل في جميع عمليات قتل موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية. ويجب أيضاً السماح باستئناف التجارة، لأن سكان غزة لا يمكن أن يظلوا معتمدين على المعونة وحدها.

وعلى حد تعبير الأمين العام، لا بد من إحداث تحول نموذجي لمعالجة الظروف البائسة في غزة معالجة ملائمة. وبالأمس تحديداً، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الطابع الذي لا غنى عنه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وخدماتها المنقذة للحياة (انظر S/PV.9606). ونرى أن الوكالة قوة لتحقيق الاستقرار في المنطقة وتتطلب منا استمرار دعمنا ومواردنا.

وبالانتقال إلى المنطقة الأوسع، فإن الأثر المضاعف للحرب في غزة، بما في ذلك ما شهدناه خلال الأيام الماضية، يثير قلقاً بالغاً. إن التوترات المتصاعدة في المنطقة والتصعيد والمناوشات المتزايدة في الضفة الغربية ولبنان وسورية والعراق واليمن تدفع المنطقة إلى الاقتراب من تأجيج لا يُغتفر. يكتسي وقف التصعيد وضبط النفس الفوريان أهمية قصوى. ويجب أن يكون القانون الدولي والدبلوماسية مبدأين نسترشد بهما.

وفي الضفة الغربية، فإن تصاعد العنف الذي يستهدف المدنيين والعمليات العسكرية المكثفة يدفع الأرض الفلسطينية المحتلة إلى مزيد من عدم الاستقرار. وتشدد مالطة على أن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وهدم الممتلكات الفلسطينية وعنف المستوطنين تشكل عقبات أمام السلام، وتنتهك القانون الدولي، وتهدد إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وندعو إسرائيل إلى التراجع عن هذه الأعمال والتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونرحب بالجهود الجارية لتعزيز السلطة الفلسطينية وتنشيطها. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم جميع الإجراءات التي من شأنها أن تسمح بحكمها الفعال بما يتماشى مع حل الدولتين، ومع كون غزة جزءاً من دولة فلسطينية مستقلة. وبشكل أساسي، يتطلب الحل العادل للنزاع واقعاً يحتضن تطلعات الفلسطينيين المشروعة إلى عضوية الأمم المتحدة وإقامة دولتهم. كما أنه يتطلب واقعاً يعيش فيه الإسرائيليون في أمان، دون أن يكونوا رهائن لتهديد الإرهاب. ومعايير تحقيق تلك الرؤية معروفة جيداً ويجب السعي إليها على سبيل الاستعجال.

وتؤكد مالطة من جديد التزامها الذي لا يتزعزع بالتوصل إلى حل سياسي شامل قائم على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج للجزائر.

السيد عطّاف (الجزائر)**:** أشكركم، السيد الرئيس، وأرجو أن تتقبلوا من هذا الوفد أسمى عبارات الامتنان وأرقاها على تنظيم جلسة النقاش هذه، وهي الجلسة التي نَحْسَبُ أنَّها تُمثل خطوة صحيحة في الاتجاه الأصح.

فالحديث اليوم عن العضوية الكاملة لدولة فلسطين بمنظمتنا الأممية يعني إعادة طرح القضية الفلسطينية على أُصولها وأُسسها الحقّة، وتسليط الضوء على جوهرها الذي لا يقبل التشويه ولُبّها الذي يأبى التشكيك أو التحريف، وأعني بالجوهر وباللُّب الحقَّ التاريخي الشرعي والمشروع للفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة والسيّدة.

هذا الحق التاريخي الذي أقرَّته المجموعة الدولية تحت قبة منظمتنا هذه منذ 76 عاماً خلت، والتزمت بِبَعثِه وتكريسه كحل عادل ودائم ونهائي للقضية الفلسطينية، هذا الحق التاريخي الذي يُعتبر عدم تفعيله السبب المباشر للإطالة في عمر الصراع العربي – الإسرائيلي والعلّة الأساسية لغياب الأمن والأمان في منطقةٍ لم تعرف طعم السكينة والطمأنينة طيلة ما يزيد عن سبعة عُقود.

هذا الحق التاريخي الذي يُصرّ الاحتلال الإسرائيلي اليوم على طمسه وعلى استئصال مقوماته، وهو الذي أضحى لا يجد أدنى حرج وأبسط حياءٍ في المُجاهرة برفضه وإنكاره والإمعان في القضاء عليه. لقد أماطتْ غزة اللثامَ، بصُمودِها المثالي، عن مآربِ المُحتلّ الإسرائيلي ومَرامِيه، الظاهرة منها والمُبطّنة، والتي تجتمع كلُّها تحت عنوان تصفية القضية الفلسطينية وإجهاض المشروع الوطني الأصيل المرتبط بها.

ولم يَعُدْ يَخْفَى على أحد، أَنَّ حربَ الإبادة الدائرة رحاها في غزة، وأن الخِناقَ المفروضَ على الضفةِ الغربية، وأن سياساتِ الاستيطانِ وضمّ الأراضي الفلسطينية وتهويدِ القدسِ المحتلة، وأن حملاتِ التهجيرِ القسري للفلسطينيين، وأخيراً وليس آخراً، أن ما صارَ يُعْرَفُ "بالترتيباتِ الإسرائيلية لما بعد الحرب على غزة"، كلُّها، كلُّها محطاتٌ إضافية ومراحلُ مُتقدمة من مُخططٍ إسرائيلي أوسع وأشمل وأخطر.

وهو المخطط الذي يستهدف إحياء وتجسيد مشروع إسرائيل الكبرى في سياق القضاء على مُقومات الدولة الفلسطينية، وفي سياقِ الهَدْمِ التدريجي الذي يَطالُ أركانها وركائزها الأساسية. وقد شَهِدَ العالم أجمع، منذ ماضٍ يُعدُّ بأشهُرٍ قلائل، كيف لَوَّحَ مَسؤولٌ إسرائيلي من على منبر الجمعية العامة، بخارطةٍ للشرق الأوسط، خارطة رُسِمَتْ حسب أوهامه وأهوائه، خارطة لم يكن فيها لفلسطين أي أَثَر، وأي بَصمة (انظر A/78/PV.10).

بل حتى التصعيداتُ التي يُحاول الاحتلالُ الإسرائيلي حالياً إذكاءَ فَتيلِها على أكثر من جَبْهَةٍ وِجْهَةٍ في المنطقة، صارَ الغرضُ منها واضحاً وجليّاً، ألا وهو شَغْلُ المجموعة الدولية، وتحويل أنظارها عن القضية الفلسطينية، ومحاولةُ اختلاق صراعاتٍ إقليميةٍ جديدة تتلاشى في براثنها حقوق الفلسطينيين وَتَخْبُو في ريحِها جَذْوَةُ المُتَشَبِّثِينَ بإحقاقِها.

أَبَعْدَ هذا كُلِّهِ، يَسْمَحُ البعضُ لأنفُسِهم بأن تَنْسَاقَ وراءَ افتراءاتِ وادعاءاتِ المحتل الإسرائيلي ومخططاتِه المفضوحَة طال أمدها أم قَصُر؟

أَوَ بَعْدَ هذا كُلِّهِ، يَصْعُبُ على البعضِ التفطنُ لحقيقة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني الذي يُصر على تَسويقِ أُمِّ الأوهام، وهي تحقيق السلم والأمن في الشرق الأوسط على أنقاض المشروع الوطني الفلسطيني وحُطامِ دولته الوطنية؟

أَوَ بَعْدَ هذا كُلِّهِ، يُمعن البعضُ، على قِلَّتِهِمْ، في محاولةِ اقناعنا بأن الأوان لم يَحِنْ بَعْدُ لأن تُصْبِحَ فلسطين دولةً كاملة العضوية بمنظمتنا؟

إن جسامة الخطورة التي تعيشُها القضيةُ الفلسطينيةُ اليوم، تَضَعُ مجلسَنا هذا أمام مسؤوليةٍ تاريخية، مسؤوليةٍ حاسمة، ومسؤوليةٍ فاصلة، ومسؤوليةٍ فارقة، ألا وهي مسؤوليةُ التحرك العاجل لفرضِ حل الدولتين والحفاظِ على مرتكزاتِ قيام الدولة الفلسطينية.

إن حل الدولتين يواجه اليوم خطراً مُميتاً، وإنقاذُهُ قبل فوات الأوان يكمن في منح العضوية الكاملة لدولة فلسطين، حفاظاً على السلم، وحفاظاً على الاستقرار، وحفاظاً على الأمن في منطقة الشرق الأوسط كُلها.

وأيُ تماطل أو تردُّدٍ في السعي لتحقيق ذلك، ستكون مُخَلَّفَاتُه وخيمة، وسَيَكون في هذا الظرف بالذات بمثابة ضوءٍ أخضرَ يتم مَنْحُهُ للاحتلال الإسرائيلي للإمعان في تنفيذ مخططاتٍ سِماتُها السلبُ والنهبُ والتوسعُ من جهة، والتطرفُ والمغالاةُ والتعنتُ من جهة أخرى.

ومن هذا المنظور، فإن الجزائر قد نالت شَرَفَ احتضان إعلان قيام الدولة الفلسطينية يوم 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، كما نال بلدي شَرَفَ كونِه أولَ المُعترفينَ الرسميين بها.

وامتداداً لهذا الإرث التاريخي الذي يعتز به بلدي أيما اعتزاز، ويفخر به أيما فخر، فقد وَجَّهَ رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من منبرِ الجمعية العامة في جلستها الأخيرة (انظر A/78/PV.5)، الدعوةَ إلى التعجيل بمنح فلسطين العضوية الكاملة بمنظمتنا.

وعلى هذا الأساس، فقد بادر بلدي بتقديم مشروع قرارٍ (S/2024/312) لهذا الغرض أمام مجلسنا هذا، وذلك بالتنسيق الكامل والدائم مع الأشقاء الفلسطينيين والعرب من جهة، ومع قيادات مَجموعاتِ انْتِمائِنا المُناصرةِ للقضية الفلسطينية، وأعني بها: جامعةَ الدول العربية، ومنظمةَ التعاون الإسلامي، وحركةَ عدم الانحياز، إلى جانب الاتحادِ الافريقي.

إن الساعةَ ساعةُ تحمُّلِ المسؤولياتِ والاضطلاع بالواجباتِ، لا مكان فيها للتردد، أو للتنصل من الالتزامات، أَوْ للإخلاف بالوعود المقطوعة.

وإنَّنا إِذْ نُهيبُ بكافة أعضاء مجلسنا الموقر هذا لدعم هذا المسعى بأصواتهم الثمينة، نؤكد أَنَّ موضوع العضوية الكاملة ليس غايةً في حد ذاتِها، بقدر ما هو وسيلةٌ لتحقيق ثلاثِ مقاصدَ جوهرية:

أولاً، تَحصينُ وتثبيتُ حل الدولتين أمام ما يتعرض له هذا الحل المُتَوافَقُ عليه دولياً من أَخْطارٍ تُهَدِّدُ بإضعافه، وتلاشيه، واندثاره.

ثانياً، الحفاظُ على مرتكزات ومقومات الدولة الفلسطينية المستقلة والسيدة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.،

ثالثاً وأخيراً، إرساء أولى لَبِناتِ إحياء مسار السلام على أُسُسٍ سليمة ومتينة تضمن تعبئة الجهود وحشدها للتكفل بمتطلبات القضية الفلسطينية، بهدف استعادة السلمِ والأمنِ والاستقرار في كافة ربوعِ الشرق الأوسط.

ونافلةُ القولِ هُنا، أن خطوةً كهذه هي أَقَلُّ وأبسطُ ما يُمكنُ أن تَجُودَ به الإنسانيةُ المُجتمعة تحت قبة منظمتنا الأممية تُجاه الآلافِ والآلافِ من الفلسطينيين، الذين ارتقوا ولا يزالون يرتقون شهداءَ في غزة، كُلَّ يوم، وكُلَّ ساعة، وكُلَّ دقيقة، وكُلَّ ثانية، في سبيل أن تَحْيَا قضيتُهم وقضيتُنا وقضيةُ الإنسانية جمعاء.

لقد بات إنصافُ الشعبِ الفلسطيني حتميةً ملحة، حتمية قانونية وشرعية، حتمية سياسية وأمنية، وحتمية إنسانية وحضارية.

السيدة سلبار بيك (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

نجد أنفسنا في لحظة حاسمة بالنسبة للأزمة في الشرق الأوسط ولدور المجلس في معالجتها.

وبينما نواجه خطرا متزايدا من حدوث تصعيد إقليمي واسع النطاق، لا يمكننا أن نغفل عن الحالة في غزة والضفة الغربية. وأود أن أؤكد مجددا اعتقادنا الراسخ أن المفتاح الرئيسي لتخفيف حدة التوترات في المنطقة يوجد في هذا المكان.

وأود أن أعرض ثلاث خطوات يمكنها أن تساعدنا على الابتعاد عن حافة الانهيار.

أولا، لا بد من الامتثال الفوري والكامل لقرارات مجلس الأمن وأوامر محكمة العدل الدولية المتعلقة بالنزاع في غزة. وينبغي ألا يكون ذلك نداء غامضا، بل مطلبا واضحا. فجميع الدول الأعضاء ملزمة بالامتثال لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وندين الهجوم الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر ونأسف بشدة لاستمرار احتجاز الرهائن في غزة بينما لا تزال أسرهم تتألم بشدة خوفا على سلامتهم ورفاههم. إن الأسر والمنازل والمدارس والمستشفيات والطرق والهياكل الأساسية في غزة تُدمر. ويقف الناس بلا حيلة بينما تنهار حياتهم ويلوح شبح المجاعة والمرض في الأفق. ولا تزال النساء والأطفال يتحملون وطأة هذا النزاع. ونسمع جميعا دعواتهم المستميتة للمساعدة. وندعو إسرائيل إلى إزالة الحواجز المعقدة أمام إيصال المعونة الإنسانية وإلى التعاون مع الأمم المتحدة لتنظيم توزيع المساعدات على نحو آمن وبسرعة أكبر. وندين جميع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وندعو إلى المساءلة، بما في ذلك عن العنف الجنسي.

ولا يزال التهديد بالهجوم العسكري في رفح، الذي نعارضه بشدة، قائما. وما فتئت الحالة في الضفة الغربية تتصاعد في الأيام الأخيرة. إنها الحرائق التي يجب أن نطفئها قبل أن تبتلع المنطقة بأسرها. ولا بد من التنفيذ العاجل للقرار 2728 (2024) والتوصل بعد ذلك إلى حل سياسي شامل للأزمة. ونعتقد أن وقف إطلاق النار في غزة سيكون عنصرا رئيسيا لتخفيف حدة التوترات في المنطقة، بما في ذلك على طول الخط الأزرق وفي البحر الأحمر وفي أماكن أخرى.

ثانيا، يجب أن تمارس جميع الجهات الفاعلة وشركاؤها في المنطقة أقصى درجات ضبط النفس. ويجب أن ننزع فتيل الحالة ونوقف تصعيدها. فلن تعالج الصواريخ والطائرات المسيّرة الأسباب الجذرية للأزمة. وهي ليست حلولا مثلما لا تشكل الأعمال الانتقامية حوارا. والدبلوماسية هي السبيل الوحيد للمضي قدما.

ثالثا، يجب أن نبدأ العملية السياسية المؤدية إلى حل الدولتين وأن ندعمها. ونرى من الضروري قيام المجلس بدوره في العملية السياسية ونرحب، في هذا الصدد، بمشروع القرار الذي اقترحته فرنسا. ونعتقد أن حل الدولتين يجب أن يقوم على أساس المساواة في السيادة بين الدول، وهذا هو سبب تأييدنا لتمتع الجانبين بمركز متساو في الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يعزز دور السلطة الفلسطينية ويسهم أيضا في أمن إسرائيل.

إننا نتحمل جميعا، نحن الجالسين حول هذه الطاولة من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، المسؤولية الرئيسية عن صون

السلام والأمن الدوليين. ولذلك، ينبغي أن نتحمل هذه المسؤولية من خلال التزام واضح بوقف دوامة النزاع هذه والتزام واضح باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا يطلب الناس في فلسطين وإسرائيل والشرق الأوسط ككل المستحيل. بل يريدون السلام والأمن ورؤية قابلة للتطبيق لمستقبل أفضل تُصان فيه كرامتهم. فلنواصل جميعا بذل كل ما في وسعنا لتحقيق ذلك.

السيد أويمورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر معالي السيد بورغ، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية والتجارة في جمهورية مالطة، على مبادرته. وأعرب عن تقديري أيضا للأمين العام على إحاطته.

لا يزال النزاع الذي بدأ بالهجوم الذي شنته حركة حماس وغيرها في تشرين الأول/أكتوبر 2023 مستمرا لأكثر من ستة أشهر. وأود في البداية أن أعرب عن خالص التعازي لجميع الضحايا، بمن فيهم النساء والأطفال والعاملون في قطاع المساعدة الإنسانية، وأسرهم. لا يريد العالم أن يرى بعد الآن خسائر في الأرواح ودورة العنف. ومع ذلك، لا يزال النزاع قائما. ويحدوني وطيد الأمل في أن يؤدي استمرار المناقشات وإظهار الإرادة في مجلس الأمن إلى تغيير في سلوك الأطراف المعنية وتحسين الحالة. وقد اتخذ مجلس الأمن في الشهر الماضي القرار 2728 (2024) الذي طالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان وبالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وحثت اليابان جميع الأطراف على التصرف بحسن نية استنادا إلى ذلك القرار. وتحيط اليابان علما بالتحسن النسبي في البيئة المحيطة بالمساعدة الإنسانية، بما في ذلك إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود من أجل إحداث تغيير جذري في الحالة الكارثية على أرض الواقع. ولم يتحقق بعد وقف لإطلاق النار.

وتبذل البلدان المعنية جهودا جادة خارج هذه القاعة للتوصل إلى إطلاق سراح الرهائن ووقف إطلاق النار. وأعتقد أن من يؤدون عملهم على أفضل وجه ينبغي أن يلقوا أكبر قدر من التكريم. وينبغي أن يعزز مجلس الأمن تلك الجهود ويشجعها. وسيكون شن عملية عسكرية واسعة النطاق في منطقة رفح المكتظة بالسكان كارثة من شأنها أن تسفر عن سقوط عدد أكبر بكثير من الضحايا. إن هذا المآل غير مقبول.

وقد تترتب على الحالة الخطيرة للغاية التي نشهدها حاليا عواقب وخيمة على المنطقة ككل والعالم. ويساور اليابان قلق بالغ إزاء هجوم إيران على إسرائيل الذي يزيد من انعدام الأمن في الشرق الأوسط. وندين بشدة هذا التصعيد. وما فتئت اليابان تحث الأطراف المعنية على تهدئة الحالة وتؤكد من جديد عزمها على مواصلة بذل كل الجهود الدبلوماسية اللازمة لمنع حدوث أي تدهور آخر. وعلاوة على ذلك، تتواصل دوامة العنف بين إسرائيل وحزب الله وتعرقل الهجمات التي يشنها الحوثيون على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن المرور الحر والآمن لتلك السفن.

لا يوجد حل آخر لإنهاء المأساة الحالية وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط سوى التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين. ولتحقيق هذا الهدف، لا غنى عن الثقة المتبادلة. ولا يشكل بناء الثقة مهمة سهلة. ولن يتطلب الأمر وقتا لمداواة الكراهية والحزن القائمين فحسب، بل سيتطلب أيضا التزاما متبادلا واضحا ببناء الثقة. وبالنظر إلى الوضع الراهن، قد يبدو ذلك مهمة شبه مستحيلة. غير أن اليابان لن تستسلم وستسهم باستمرار في تحقيق حل الدولتين من خلال مبادراتها وجهودها. وستظل اليابان رفيق درب لفلسطين وإسرائيل وجميع الناس الذين يعيشون في الشرق الأوسط في السراء والضراء.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام على إحاطته.

لا يزال الشرق الأوسط غارقا منذ سبعة أشهر في نزاع عنيف أودى بالفعل بحياة أكثر من 000 34 مدني في غزة. ويستفحل التصعيد يوما بعد يوم ويمتد إلى بلدان أخرى في المنطقة التي بدأ شبح حدوث مواجهة مسلحة واسعة النطاق يلوح في أفقها لأول مرة منذ عقود. وتشكل جلسة اليوم فرصة طيبة لتقييم ما استطاع، أو لم يستطع، المجتمع الدولي فعله لحل الأزمة.

أولا، وهو الأهم، هل طالب مجلس الأمن، وفقا لولايته، بوقف فوري لإطلاق النار من جانب الأطراف؟ لقد قام بذلك بالفعل في القرار 2728 (2024)، الذي غطى رسميًا فترة شهر رمضان الذي انتهى، ولكنه دعا أيضًا إلى الانتقال إلى وقف مستدام ودائم لإطلاق النار. ولتحقيق ذلك، اضطرت الصين والاتحاد الروسي إلى استخدام حق النقض ضد مشروع قرار أمريكي (S/2024/239) كان الغرض منه تحديدًا هو ضمان عدم وقف إطلاق النار. فهل تمكن المجلس من رصد تنفيذ القرار 2728 (2024) وإجبار من تجاهلوه على تنفيذه؟ للأسف لا. هل حدث ذلك لأننا لم نحاول جاهدين بما فيه الكفاية؟ إن أي تأكيد من هذا القبيل سيكون غير صحيح على الإطلاق. وقد عمل المجلس بدءًا من 7 تشرين الأول/أكتوبر على مدار الساعة لمناقشة ما يمكن أن يخرج به من وثائق تهدف إلى إنهاء العنف في غزة. وإجمالا، اقترحت الوفود ما لا يقل عن 10 مشاريع قرارات مختلفة، وهو عدد لا بد وأننا جميعا نتفق على أنه عدد كبير جدا. ففي 16 تشرين الأول/أكتوبر، قدم الاتحاد الروسي أول مشروع قرار بشأن وقف إطلاق النار في قطاع غزة (S/2023/772)، والذي صوتت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان معارضة له. أما المشروع التالي، الذي قدمته البرازيل في 18 تشرين الأول/أكتوبر (S/2023/773)، فقد استخدمت الولايات المتحدة وحدها حق النقض ضده، على الرغم من أنه تضمن ما يقول زملاؤنا الأمريكيون الآن أنه صياغة بالغة الأهمية تدين حماس. ولكم أن تتخيلوا عدد الأرواح التي كان من الممكن إنقاذها لو تم تأييد هذين المقترحين آنذاك، بما في ذلك أرواح الرهائن، الذين طالبنا بإطلاق سراحهم في نفس الوقت.

ومنذ ذلك الحين، استخدمت واشنطن حق النقض ثلاث مرات أخرى لمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار كان من شأنه أن يوقف العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة. ولم يُخفِ زملاؤنا الأمريكيون حقيقة أنهم يعتبرون مجلس الأمن عقبة يجب ألا تقف في طريق "دبلوماسيتهم الفعالة على أرض الواقع"، في حين أن هدفهم الحقيقي كان إطلاق يد حليفهم الرئيسي في الشرق الأوسط "لتطهير" القطاع. ونتذكر جيدا، ونأمل ألا يكون أعضاء المجلس الآخرون قد نسوا، كيف طالب وفد الولايات المتحدة بحذف أدنى إشارة إلى أهمية إنهاء العنف من أي مشروع.

إن كل استخدام من جانب الولايات المتحدة لحق النقض فيما يتعلق بغزة ليس مجرد إحصائية أخرى في تصويت مجلس الأمن. ويجب ألا ننسى أن لهذا الاستخدام أيضًا ثمنًا ملموسًا ورهيبًا – وهو حياة آلاف المدنيين في غزة. وقد استغرق الأمر ستة أشهر لتدرك واشنطن أخيراً أنها استنفدت كل نفوذها تقريبًا على إسرائيل وانتهى بها الحال إلى أن صار الذيل يهز الكلب وليس العكس، حيث تملي تل أبيب عمليًا شروطها وتطالب بدعم أمريكي غير مشروط لجميع قراراتها المتهورة. وبعد ذلك، في آذار/مارس، وفي محاولة لتبرئة ساحتها، – صاغت الولايات المتحدة، التي أصبحت الآن موضع لوم من قبل المجتمع الدولي بأسره تقريبًا بسبب استخدامها اللاإنساني لحق النقض – مشروع القرار S/2024/239، وهو نص غريب للغاية "ارتأى" بطريقة فلسفية أن ثمة "حتمية" لوقف إطلاق النار دون أن يطالب بذلك فعليًا. وفي الوقت نفسه، جاء مشروع القرار مشحونًا بـ"أفخاخ" و"ألغام" خطيرة أعطت إسرائيل فعليًا الضوء الأخضر للمزيد من العمليات العسكرية بما في ذلك "تطهير" رفح. وكما قلت، إلى جانب زملائنا الصينيين والجزائريين، لم نستطع أن نسمح للمجلس بالموافقة على مثل هذا الترخيص لمواصلة قتل المدنيين الفلسطينيين. وبفضل ذلك، تمكن مجلس الأمن بعد ثلاثة أيام، كما ذكرت، من اعتماد القرار 2728 (2024) الذي قدمه أعضاء المجلس العشرة المنتخبون والذي طالب بوقف إطلاق النار خلال شهر رمضان.

وتلقي الولايات المتحدة الآن اللوم بشكل مخادع على روسيا والصين لاستخدامهما حق النقض ضد مشروعها "الممتاز". ولكن حق النقض لدينا هو في الواقع مثال على سبب حاجتنا إلى وجود أداة حق النقض، وفي الوقت نفسه رد على أولئك الذين يطالبون بإلغائه. فهناك حاجة إلى منع اتخاذ قرارات ملتوية وغير متوازنة تروج لها واشنطن.

وللأسف، فقد تجاهلت إسرائيل علنًا القرار 2728 (2024)، بتشجيع من الولايات المتحدة التي سارعت إلى وصفه بأنه "غير

ملزم“. وأجبر الوضع الناجم عن ذلك السيدة فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، على أن تخلص إلى أن إسرائيل بلغت حد ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. كما وصفت ادعاءات القيادة الإسرائيلية بالامتثال للقانون الدولي الإنساني وتذرعها بالحق في الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب بأنها ”تمويه إنساني“.

وأود أن أطرح سؤالا ثانيا. هل أدت جهودنا الجماعية إلى تحسين الحالة الإنسانية في غزة؟ ومرة أخرى، فإن الجواب بالنفي. لقد اتخذ المجلس ما يسمى بالقرارين الإنسانيين، وهما القراران 2712 (2023) و 2720 (2023). ومع ذلك، وكما حذرنا، ففي غياب وقف دائم لإطلاق النار، ظل القراران مجرد حبر على ورق. ولا يستطيع عمال المساعدة الإنسانية القيام بعملهم وسط أعمال عدائية محتدمة. إنهم غير مسلحين. وهم لا يستطيعون مساعدة المدنيين فحسب، بل لا يستطيعون حتى الدفاع عن أنفسهم. ونكرر التأكيد على أنه خلافا للمعلومات الأمريكية المضللة، تضمن كلا القرارين، وكذلك القرار 2728 (2024)، تدابير تهدف إلى حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ولكن لا يمكن تنفيذها دون وقف إطلاق النار. وحازت حملة التطهير التي تنفذها إسرائيل في غزة صيتا غير مشرف باعتبارها العملية التي حصدت أرواح أكبر عدد من العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة في التاريخ. فقد قُتل أكثر من 240 شخصًا، من بينهم 178 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ولم تنتهِ عملية التطهير بعد. وما فتئ الجنود الإسرائيليون يضربون قوافل المساعدات الإنسانية ويمنعون وصولها ويبطئون مرور الإمدادات. ولا تنتقدهم الدول الغربية بسبب هذه الأعمال إلا إذا مات مواطنون غربيون نتيجة لذلك. إن جميع النداءات لتفادي التضارب، والتي ترتهن بحسن نية القادة الميدانيين، هي نداءات فارغة ولن تغير حقًا من الوضع المزري للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية على أرض الواقع إلى أن يتم التوصل إلى وقف كامل لإطلاق النار.

أخيرا، فإن سؤالي الأخير هو عما إذا كان المجتمع الدولي قد نجح في منع امتداد النزاع إلى جميع أنحاء المنطقة، ومرة أخرى فإن الإجابة هي لا. فالوضع على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية غير مستقر بالمرة. وتقصف إسرائيل لبنان وسورية باستمرار. ويقع اللوم على زملائنا الغربيين، وتحديداً الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في عدم تمكن المجلس من إدانة الضربة الإسرائيلية على المنشأة القنصلية الإيرانية في دمشق في الأول من نيسان/أبريل، وبالتالي إعادة التأكيد على حرمة إحدى الركائز الأساسية للعلاقات الدولية – وهي حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها. وأدى ذلك إلى جولة جديدة بالغة الخطورة من التصعيد الإقليمي، مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها على الإطلاق. ودفع هذا الموقف الازدرائي من جانب الغرب تجاه بعض الدول وحقوقها وتقسيم العالم إلى أصدقاء فوق القانون وأعداء يمكن تجاهل مصالحهم المشروعة الشرق الأوسط إلى شفا حرب كبرى. وهذا ما يسميه زملاؤنا الغربيون ”الدبلوماسية الفعالة“. أما ”ثمرة“ هذه الدبلوماسية فهي المزيد من الضحايا والمزيد من الدمار. وخلاصة القول، أين نحن الآن؟ فمن الناحية العملية، لم يتمكن المجتمع الدولي من حماية الفلسطينيين من المذابح الإسرائيلية أو تخفيف معاناتهم أو إنهاء دوامة العنف، وذلك بسبب موقف حكومة واحدة عرقلت كل جهودنا، ناهيك عن حقيقة أنه لم يتمكن من مساعدة الفلسطينيين في تحقيق الدولة الكاملة منذ عام 1948.

بعد أن أدلى ببيانه الناري، الذي نحفظ مضمونه عن ظهر قلب بالفعل، لم يجد الممثل الدائم لإسرائيل الوقت الكافي للاستماع إلى أعضاء مجلس الأمن والوزراء العرب وغيرهم الذين حضروا إلى القاعة اليوم. وقد انهمك طويلا في الإدلاء بملاحظات مهينة عن الأمم المتحدة وموظفيها، بمن فيهم الأمين العام نفسه. واليوم، فإنه لم يتردد في تسمية مجلس الأمن بـ ”مجلس الإرهاب“. ومن الواضح أنه نسي أن دولة إسرائيل نفسها قد أنشئت بناء على توصية من المجلس وقرار الجمعية العامة 181 (د-2). فهل سيشكك في ذلك القرار أيضا؟ ولعله يجيب على سؤالي حول ما إذا كانت إسرائيل قد استوفت معايير العضوية عندما تم قبولها في الأمم المتحدة.

وأود أن أطلعكم على نبذة تاريخية صغيرة من رسالة موجهة من رئيس لجنة العضوية في مجلس الأمن إلى رئيس مجلس الأمن، بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 1948.

(تكلم بالإنكليزية)

”ناقشت لجنة العضوية في مجلس الأمن طلب إسرائيل الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

”ونتيجة لمناقشاتها، خلصت اللجنة إلى أنه ليس لديها في الوقت الراهن المعلومات اللازمة لتمكينها من التوصل إلى أي قرار. وأشير في اللجنة بوجه خاص إلى أن الجمعية العامة نفسها لم تتوصل بعد إلى أي استنتاج بشأن قضية فلسطين ككل.

”غير أن مندوبي الاتحاد السوفياتي وأوكرانيا أعلنوا أنهم، من جانبهم، لا يرون أي سبب على الإطلاق لتأخير قبول إسرائيل في الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، أعرب المندوب السوري عن معارضته لطلب القبول، وأضاف أن الطلب لا يستحق النظر.

”وكلفتني لجنة العضوية التابعة لمجلس الأمن بإبلاغ المجلس بما تقدم. وترى اللجنة أن الأمر متروك لمجلس الأمن ليقرر في الوقت المناسب ما إذا كان سيحيل المسألة مرة أخرى إلى اللجنة أو يتخذ قرارا بنفسه.“ (S/1110)

(تكلم بالروسية)

ثم في 7 آذار/مارس 1949، صيغت رسالة من رئيس مجلس الأمن (A/8188)، يحيل بها إلى الجمعية العامة مشروع القرار المتعلق بقبول إسرائيل. ومن ثم، استنادا إلى جميع الضرورات الأخلاقية، فإن أقل ما يمكن – بل ما يجب – أن نفعله هو تلبية تطلعات فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة. إن فلسطين سارت مسيرة طويلة ومؤلمة لتبلغ هذه المرحلة.

فهي تتمتع منذ عام 2012 بمركز فريد في الأمم المتحدة كدولة غير عضو لها صفة المراقب. وأصبحت قاب قوسين أو أدنى من العضوية الدائمة. وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى التصويت تأييداً لمشروع القرار ذي الصلة (S/2024/312) الذي قدمته الجزائر، كما قلت سابقا، باسم مجموعة الدول العربية. ونحن مقتنعون بأن الاعتراف بفلسطين وبمركزها على قدم المساواة مع إسرائيل سيساعد على تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على المدى الطويل على أساس المباديء القانونية الدولية المعروف جيدا، التي أيدتها الأمم المتحدة ودعمتها مبادرة السلام العربية لعام 2002، والتي تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافياً وذات سيادة داخل حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

ومن الواضح أنه، للمضي قدما نحو تحقيق هذا الهدف، إضافة إلى الجهود التي تشمل حل المسائل الإنسانية المذكورة آنفا والأكثر حدة، يتعين علينا أيضا إنشاء آلية دبلوماسية جماعية. ونحن مقتنعون بأن بلدان المنطقة، الدول العربية والدول الإسلامية، التي على الأرجح تفهم بشكل أفضل من غيرها كيفية تحقيق حل عادل يقوم على أساس قانوني دولي متفق عليه بشكل متبادل، ينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا في هذه الآلية. .

وبطبيعة الحال، لا ينبغي لأي من ذلك أن يحجب الأهمية الثابتة لوقف إطلاق النار عملا بالقرار 2728 (2024). وإذا لم ينفذ القرار، فمن حق مجلس الأمن فرض جزاءات على من ينتهكون ويخربون قراراته. وسنعود إلى هذه المسألة عما قريب.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على تقديم إحاطة لنا اليوم.

واسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد من جديد على أن المملكة المتحدة تدين بأشد العبارات الهجوم الإيراني غير المسبوق على إسرائيل، وانتهاكها للمجال الجوي الأردني والمجال الجوي العراقي. وتواصل المملكة المتحدة الدعوة إلى وقف التصعيد وتظل ثابتة في التزامنا بحماية الاستقرار والحفاظ عليه في المنطقة. إن تصرفات إيران لا تسهم على الإطلاق في النهوض بآفاق السلام في إسرائيل وغزة.

وتدين المملكة المتحدة الهجمات التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر إدانة قاطعة وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن

جميع الرهائن. ولا تزال المملكة المتحدة مصممة على العمل مع الشركاء الدوليين لضمان وقف فوري على سبيل الاستعجال لإدخال المعونة وإخراج الرهائن، ومن ثم إحراز تقدم نحو وقف دائم ومستدام لإطلاق النار بدون العودة إلى القتال والخسائر في الأرواح. كما ندعو على وجه الاستعجال إلى التنفيذ الكامل للقرار 2720 (2023)، لحماية المدنيين وتمكين المساعدات الإنسانية.

فهناك أزمة إنسانية مدمرة ومتزايدة في غزة. يحتاج سكان غزة إلى مزيد من المساعدة ويحتاجون إليه الآن. ونرحب بالتزامات إسرائيل بالفتح الكامل لميناء أشدود ومعبر إيريتز، وبزيادة القدرة عبر ممر الأردن البري. ونحن مصممون على أن يعمل المجتمع الدولي مع إسرائيل لتنفيذ هذه التغييرات الحيوية تنفيذا كاملا. وكما أوضح وزير خارجية بلدي خلال زيارته للمنطقة أمس، يجب أن نواصل تركيزنا على إدخال المزيد من المساعدات إلى غزة وإخراج الرهائن.

ومن جانبنا، زادت المملكة المتحدة التزامها بالمساعدات بثلاثة أمثال في هذه السنة المالية. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لإدخال مزيد من المساعدات براً وبحراً وجواً للوصول إلى الأشخاص الذين تمس حاجتهم إليها في غزة.

نحن نؤيد حل الدولتين الذي يضمن الأمن والاستقرار للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء. ويجب علينا أن نوفر لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة منظوراً سياسياً لمسار موثوق نحو إقامة دولة فلسطينية وبناء مستقبل جديد، ويجب أن يكون مساراً لا رجعة فيه. وذلك أمر لا يرجع إلينا كلية. بيد أنه يمكن لبريطانيا وشركائنا المساعدة فيه بتأكيد التزامنا بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء.

وفيما يتعلق بالاعتراف، فإنه لا يمكن أن يأتي في بداية العملية، ولكن ليس من الضروري أن يكون في نهاية العملية. وما فتئ موقفنا الثابت هو أننا سنعترف بدولة فلسطينية في الوقت الأنسب بالنسبة لعملية السلام. ويجب أن يبدأ هذا المسار بحل الأزمة الحالية في غزة.

ويجب أن نركز بشكل جماعي على العناصر الحيوية لسلام دائم. وتشمل هذه العناصر ما يلي: إطلاق سراح جميع الرهائن؛ تشكيل حكومة فلسطينية جديدة للضفة الغربية وقطاع غزة، مصحوبة بحزمة دعم دولية؛ وإنهاء قدرة حماس على شن هجمات ضد إسرائيل؛ وعدم تولي حماس المسؤولية عن غزة. وكما ذكرت، وإيجاد أفق سياسي يوفر طريقا موثوقا ولا رجعة فيه نحو حل الدولتين.

وأخيراً، أود أن أتناول التوسع الاستيطاني الجاري وهدم الممتلكات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد أوضحنا أن المستوطنات غير مشروعة بموجب القانون الدولي وندعو إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل بقوة لدعم السلام والاستقرار في المنطقة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام المملكة المتحدة بحل الدولتين وتحويل أقوال المجلس إلى أفعال. يجب أن نعمل معا على جعل رؤية السلام هذه حقيقة واقعة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي لسيراليون.

السيد كابا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة مالطة على عقد هذه الجلسة في شكل مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الشاملة والواقعية.

تعقد مناقشة اليوم في سياق طلب قبول دولة فلسطين عضوا في الأمم المتحدة، بعد 13 عاما من نظر لجنة مجلس الأمن المعنية بقبول أعضاء جدد في طلب فلسطين لأول مرة. وتسلم سيراليون بالأساس الذي يستند إليه هذا الطلب، الذي نرى أنه مشروع ويمكن أن يمهد السبيل نحو أفق سياسي يقوم على مبادئ حل الدولتين استنادا إلى قرار الجمعية العامة 181 (د-2)، الذي يوصي بقيام دولة عربية مستقلة ودولة يهودية مستقلة تمشيا مع المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد سيراليون طلب دولة فلسطين الانضمام بوصفها عضوا في الأمم المتحدة. ويتماشى تأييدنا مع المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، والمادتين 58 و 60 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن،

والتوجيهات التي قدمتها محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة 28 أيار/مايو 1948 بشأن شروط قبول دولة ما عضوا في الأمم المتحدة.

يأتي طلب إعادة النظر في طلب دولة فلسطين لعام 2011 للحصول على عضوية الأمم المتحدة بعد ستة أشهر من الصراع بين إسرائيل وحماس. وقد استمعنا إلى شهادات مباشرة حول ما يعني أن يعيش المرء في قطاع غزة بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهناك تقارير خبراء عن تأثير النزاع على النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين وغيرهم من الفئات الضعيفة وجميع المدنيين في فلسطين، فضلا عن إسرائيل.

وفي قطاع غزة، نسابق الزمن لمنع المجاعة وأوبئة الأمراض المعدية. ولذلك، نكرر دعوتنا القوية إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة وإلى احترام الأطراف للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) احتراما كاملا وتنفيذها.

لقد أوضحنا بشكل لا لبس فيه لمدة ستة أشهر أن الهجمات الشنيعة التي شنتها حماس على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 غير مقبولة. وندين أخذ الرهائن، حيث لا تزال حماس وغيرها من الجماعات المسلحة تحتجز 134 من هؤلاء الرهائن. فأخذ الرهائن انتهاك خطير للقانون الدولي. ونكرر نداءنا – نداء مجلس الأمن، ونداء الجمعية العامة، ونداء محكمة العدل الدولية – بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

كما اعتبرنا الرد العسكري الإسرائيلي غير مقبول على الإطلاق، والذي يتسم بالقصف المكثف لقطاع غزة من دون تمييز أو تناسب أو حماية للمدنيين والأهداف المدنية والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. فيجب أن تتوقف أعمال القتل والمعاناة والعقاب الجماعي. وتحث سيراليون على المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي من قبل الأطراف.

وتواصل سيراليون الحث على وقف التصعيد ومواصلة الانخراط السياسي والدبلوماسي في أعقاب الجلسة الطارئة لمجلس الأمن التي عقدت في 14 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9602). ونذكر بإدانتنا للهجمات الانتقامية المزعومة التي لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونشير كذلك إلى إدانتنا لاستخدام القوة، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك تطوير وإدارة العلاقات الودية والحماية الدبلوماسية والقنصلية، فضلا عن السلوك في المنطقة الذي قد يؤدي إلى تصعيد أو تفاقم الحالة المتفجرة أصلا في الشرق الأوسط. ونشير بأسف، مع القلق، إلى تصاعد التوترات في الضفة الغربية المحتلة وعبر الخط الأزرق في لبنان، بتبادل الصواريخ والقذائف وغيرها من الهجمات. فتلك التطورات خطيرة ولديها القدرة على تصعيد الصراع الدائر إلى حرب إقليمية. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والكف عن الأعمال الانفرادية أو الأعمال الانتقامية التي قد تضر بالسكان المدنيين وبالسلام في المنطقة.

ومن المهم بصفة خاصة في هذا الوقت أن يظل التركيز منصبا على المسألة الحاسمة المطروحة – وقف الأعمال القتالية في قطاع غزة، بما يؤدي إلى الحل السلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال حل الدولتين.

إن مستوى المعاناة في غزة غير مسبوق. فقد أفيد بأن أكثر من 33 500 فلسطيني قتلوا وأكثر من 76 000 جرحوا ويقدر عدد المشردين داخليا بنحو 1.7 مليون نسمة. ومع ذلك، تواصل إسرائيل عمليتها العسكرية المكثفة في قطاع غزة، فضلا عن شن غارات في الضفة الغربية المحتلة، مما يزيد من تصعيد التوترات وخطر انتشار الصراع في المنطقة. إن الحرب التي طال أمدها تعني أنه لن تكون هناك مجموعة واحدة من الناس في الأرض المحتلة بمنأى – لا المدنيون ولا العاملون في المجال الإنساني ولا مقدمو الرعاية الصحية ولا الصحفيون.

وفي الآونة الأخيرة، وفي أعقاب التقارير التي أفادت بمقتل سبعة من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التابعين للمطبخ المركزي العالمي، أفيد بأن قافلة تابعة لليونيسيف تعرضت لهجوم وهي في طريقها إلى شمال غزة لإيصال معونة منقذة للحياة، بما في ذلك أغذية علاجية للأطفال المعرضين لخطر سوء التغذية والوفيات

التي يمكن الوقاية منها. ويساورنا قلق بالغ إزاء النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في خان يونس، والتي تشير إلى أن المدينة قد شابها تدمير عميق للمنازل والمدارس والمستشفيات والطرق وغيرها من الهياكل الأساسية.

وفي مواجهة هذه الحالة الحرجة والصعبة، يجب علينا ألا نتراجع، كمجلس، عن المسؤولية المنصوص عليها في الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين. فيجب على المجلس أن يبني على تدخلاته الهامة من خلال اتخاذ القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) وأن ينظر في المسألة الهامة المتمثلة في تنفيذ قراراته.

وفي تناول الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة محنة المدنيين في غزة وفي إسرائيل، تعرب سيراليون عن دعمها للأمين العام وممثليه وتثني على عملهم في ظل ظروف صعبة. ونشيد بالعاملين في قطاع المساعدة الإنسانية، بمن فيهم موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الذين أظهروا مهنية وتعاطفا استثنائيين في عملهم، ودفع بعضهم حياته ثمنا. وتعرب سيراليون عن خالص تعازيها لأحبائهم وأسرهم.

وفي هذه المرحلة من مشاركتنا، وإذ نعمل بشكل جماعي من أجل إيجاد حل دائم لهذا الصراع الذي طال أمده، تود سيراليون أن تكرر التأكيد على النقاط التالية.

أولا، نشدد على ضرورة أن تتقيد أطراف الصراع بالنداءات العديدة الداعية إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار والسماح بتوسيع تدفق المساعدة الإنسانية، من خلال جميع الطرائق، وأن تنفذ بالكامل القرار 2728 (2024) والقرارين السابقين 2712 (2023) و 2720 (2023)، اللذين لا يزالان ساريين، ليس ذلك فحسب، بل ملزمين كذلك. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع المعنيين إلى تعزيز جهود الأونروا، التي لا يمكن الاستعاضة عنها بأي وكالة أو كيان آخر، لأن العمل الذي تقوم به من أجل الفلسطينيين – ليس في غزة فحسب، بل في المنطقة الأوسع – لا حد له ومنقذ للحياة.

ويجب على جميع أطراف الصراع أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثالثا، إدراكا لأهمية ما ورد أعلاه، تدعو سيراليون إلى الاختتام السريع للمفاوضات بين إسرائيل وحماس، التي تشمل مصر وقطر والولايات المتحدة، وتدعو الطرفين إلى المشاركة بحسن نية.

وأود أن أختتم بتكرار الحاجة إلى تكثيف المشاركة السياسية في السعي الدؤوب لتحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين، على أساس حل الدولتين.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بكم، السيد الرئيس، في نيويورك لترؤس جلسة اليوم وأشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. ترحب الصين بالممثل الخاص لرئيس فلسطين ومختلف وزراء خارجية الدول العربية في جلسة اليوم.

لقد نهضت الصين، على مدى الأشهر الستة الماضية ومنذ اندلاع الجولة الحالية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لتحمل مسؤوليتها وعملت مع المجتمع الدولي لبذل قصارى جهدها لإنقاذ الأرواح وتحقيق السلام. وقد أوضح الرئيس الصيني شي جين بينغ مرارا وتكرارا مواقف الصين بشأن الوضع الحالي في فلسطين وإسرائيل، داعيا إلى وقف فوري لإطلاق النار لإنهاء القتال من أجل منع الصراع من التوسع وضمان التدفق الآمن والسلس للإغاثة الإنسانية. وشدد كذلك على أن السبيل الأساسي لإيجاد حل هو تنفيذ حل الدولتين بغية تشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين في وقت مبكر.

فالصراع مستمر، والحالة في الميدان محفوفة بالمخاطر. فالحرب اختبار للضمير والعدالة، بينما السلام يتطلب عقلانية ومسؤولية. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يبدي تصميماً راسخاً وأن يتخذ الخيار الصحيح باتخاذ إجراء قوي.

ولا بد من الدفع نحو وقف فوري لإطلاق النار بأقصى قدر من الاستعجال. لقد انتهى شهر رمضان، لكن سكان غزة لم يروا بعد وقف

إطلاق النار الذي طال انتظاره. وعلاوة على ذلك، استمرت الآثار السلبية للنزاع في الانتشار. إن الواقع القاسي طيلة أكثر من ستة أشهر قد أوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن استمرار القتال لن يجعل أياً من الجانبين أكثر أمناً. بدلاً من ذلك، لن يؤدي ذلك إلا إلى المزيد من الضحايا المدنيين الأبرياء وجر المنطقة بأسرها إلى محرقة أكبر. ونحثّ إسرائيل على تنفيذ القرار 2728 (2024) على النحو الواجب، وعكس مسارها فوراً، ووقف عملياتها العسكرية ضد غزة، والتخلي عن أي خطط لمهاجمة رفح. ونحثّ البلدان ذات التأثير الكبير على أطراف النزاع على اتخاذ موقف محايد وبذل جهود ملموسة لتعزيز وقف إطلاق النار. وندعو الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات، بغية منع زيادة اتساع نطاق النزاع.

ويجب اتخاذ إجراءات ملموسة للتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية في غزة. حتى لو كان سكان غزة محظوظين بما يكفي للهروب من القصف والغارات الجوية، فإنهم ما زالوا يواجهون مجاعة من صنع الإنسان. إن احتمال وقوع مثل هذه الكارثة في القرن الحادي والعشرين يمثل انحداراً جديداً للضمير الأخلاقي العالمي. ويجب على إسرائيل أن تتصرف وفقاً لأوامر محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن ترفع الحصار المفروض على غزة، وأن تفتح جميع المعابر البرية، وأن تضمن الوصول الكافي والسريع للإمدادات الإنسانية وتوزيعها بشكل آمن ومنظم داخل غزة. إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي دعامة الإغاثة الإنسانية في غزة، ولا بديل عن دورها. إننا نعارض أي هجمات خبيثة على الأونروا أو محاولات لقمعها وندعو البلدان المعنية إلى استئناف تمويل الوكالة في أقرب وقت ممكن.

ويجب تنشيط حل الدولتين بإصرار وحزم. ويكمن السبيل الأساسي للخروج من مشكلة الشرق الأوسط في تنفيذ هذا الحل حتى يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء من تحقيق أمنهم المشترك ويتمكن الشعبان العربي واليهودي من تحقيق التنمية المشتركة. تشكل الجولة الحالية من النزاع إنذاراً مأساوياً جدا للمجتمع الدولي بأنه لم يعد بإمكانه التملص من تطلعات الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال وإقامة الدولة وإدامة الظلم التاريخي الذي لحق به. وتدعو الصين إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية لتنشيط الأفق السياسي لحل الدولتين. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يكون أكبر وأكثر شمولاً وأكثر فعالية، حتى نتمكن من وضع جدول زمني وخارطة طريق لتنشيط ذلك الحل.

ما فتئ النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي مستمراً لأكثر من 70 عاماً. وقد نالت إسرائيل استقلالها وكيان دولتها منذ زمن بعيد، ولكن حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته قد لقيت تجاهلاً منذ فترة طويلة. والعضوية الكاملة في الأمم المتحدة خطوة هامة بالنسبة لفلسطين لإقامة دولة مستقلة. وقد طلبت فلسطين تجديد النظر في طلبها للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وتدعو الصين جميع أعضاء المجلس إلى اتخاذ موقف مسؤول في ضوء التاريخ والإدلاء بأصواتهم بعد ظهر اليوم تأييداً لانضمام فلسطين إلى أسرة الأمم المتحدة بوصفها عضواً كامل العضوية.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على إحاطته هذا الصباح، وأنوه أيضاً بحضور الوزراء الذين انضموا إلينا في القاعة اليوم.

لقد عقد مجلس الأمن مناقشات فصلية مفتوحة لعدد من السنوات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، مما سمح لجميع الدول الأعضاء بالإعراب عن آرائها بشأن هذه المسألة الهامة. وتأتي مناقشة اليوم بعد نصف عام من تفجّر العنف الذي لم يسبق له مثيل والذي جلب الموت والألم للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء. لقد مر أكثر من ستة أشهر على الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي تدينها إكوادور مرة أخرى بشكل لا لبس فيه. إن أهوال ذلك اليوم لم تنسَ – مذبحة للمدنيين الأبرياء وإطلاق عشوائي للصواريخ وعنف جنسي. كما أننا لم ننسَ الرهائن الذين لم يستعيدوا حريتهم بعد. ويكرر بلدي المطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الرهائن ومن دون شروط.

وشهدنا أيضاً أكثر من ستة أشهر من التدهور المطّرد في الحالة الإنسانية، مما يؤثر بشدة على السكان المدنيين في غزة. وفي وقت سابق اليوم، استمعنا مرة أخرى إلى إحاطة عن تلك الحقيقة المريرة. ولا تزال أعداد القتلى والجرحى في ازدياد، ويجب ألا ننسى أن كل رقم يمثل إنساناً كان يستحق نفس قيمة الحاضرين منا في هذه القاعة اليوم. لقد كان للجوع والاكتظاظ والمرض اليد الطولى، والبشرية تعاني. ويجب تنفيذ جميع قرارات المجلس تنفيذاً كاملاً إذا أردنا تخفيف المصاعب التي يواجهها السكان المدنيون في غزة. ويجب أن نيسّر الوصول الآمن للمعونة الإنسانية الكافية وفي الوقت المناسب إلى جميع من يحتاجون إليها. من أجل ذلك، لا بدّ من وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، على نحو ما طالب المجلس في القرار 2728 (2024). وفي الوقت نفسه، يستمر العنف أيضاً في الضفة الغربية. إن أحداث الأيام الأخيرة مثيرة للقلق وتُذكرنا بأنه يجب أيضاً تنفيذ القرار 2334 (2016) تنفيذاً كاملاً.

ليس العنف هو الحل للقضية الفلسطينية. والدليل على ذلك ما يقرب من ثمانية عقود من النزاع، وآلاف مؤلّفة من القتلى، ومعاناة أجيال بأكملها. لذلك تؤكد إكوادور من جديد التزامها بالعمل من أجل التوصل إلى حلّ سلمي ونهائي وعادل للطرفين بوجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته، وأرحب بمشاركة العديد من الوزراء وكبار المسؤولين في جلسة اليوم.

شهدت المنطقة تطوراً كبيراً في ليلة 13 و 14 نيسان/أبريل مع شن إيران ووكلائها هجوماً غير مسبوق على إسرائيل. وقد أدانته فرنسا بأشد العبارات الممكنة. يشكل هذا الهجوم تهديداً خطيراً وكبيراً للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة وأمنها. وتكرر فرنسا تأكيدها على تضامنها مع الشعب الإسرائيلي وتؤكد من جديد التزامها بأمن إسرائيل وشركائنا وبالاستقرار الإقليمي. وهي تهيب بالأطراف التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لتجنب أي تصعيد، مما سيكون له عواقب وخيمة على المنطقة. يذكّرنا الهجوم – إذا احتجنا إلى التذكير – بالحاجة الملحة إلى حل مختلف الأزمات في الشرق الأوسط بغية منع زيادة حدة التوترات. وسيكون من الضروري في غزة، كما قال الرئيس ماكرون، التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار يمكن أن يضمن حماية جميع المدنيين دون مزيد من التأخير.

وتؤكد فرنسا مجدداً مطالبة مجلس الأمن برفع جميع العقبات التي تعترض إيصال المعونة الإنسانية، وبأن تفتح إسرائيل جميع المعابر وتيسّر استخدامها لإيصال المعونة الإنسانية، بما في ذلك في شمال قطاع غزة وعبر ممر بري مباشر مع الأردن، وكذلك عن طريق البحر. وتكرر فرنسا الإعراب عن تضامنها مع الشعب الإسرائيلي وإدانتها للاعتداءات الإرهابية والعنف الجنسي التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وتطالب، على غرار جميع أعضاء المجلس، بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ومن الضروري أيضاً وضع حد للمستوطنات، التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، ولدورة العنف في الضفة الغربية. وتدين فرنسا بأشد العبارات الممكنة أعمال عنف المستوطنين التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، فضلاً عن قتل شاب إسرائيلي. إن تلك الهجمات غير مقبولة، ويجب محاسبة المستوطنين الذين يشنون هذه الهجمات على السكان الفلسطينيين. وذلك العنف هو نتيجة لاستمرار سياسة الاستيطان، التي تؤجج التوترات وتشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى كفالة حماية جميع المدنيين، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وقد اتخذت فرنسا بالفعل تدابير ضد المستوطنين الذين يمارسون العنف وتدرس اتخاذ تدابير جديدة مع شركائها.

وتشعر فرنسا أيضا بقلق بالغ إزاء استمرار الاشتباكات على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية. ويتعين على جميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس للحيلولة دون اندلاع مواجهة إقليمية لا يمكن للبنان أن يتعافى منها. وتؤثر هذه الاشتباكات أيضا على أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي يجب الحفاظ على أمنها

وقدرتها على العمل. وتكرر فرنسا تأكيد التزامها بسيادة لبنان وبالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) من جانب جميع الأطراف المعنية، وستواصل فرنسا بذل جهودها لتحقيق تلك الغاية. هذا هو التزام رئيسنا، من خلال اتصالاته مع نظرائه على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في اليمن، يجب على الحوثيين إنهاء هجماتهم في البحر الأحمر، والتي تعد هجوما غير مقبول على حرية الملاحة وتعيق بشكل خطير حركة الملاحة البحرية الدولية. ونكرر إدانتنا لهذه الهجمات بأشد العبارات الممكنة، وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار 2722 (2024). يجب على الحوثيين وضع حد فوري لأعمالهم المزعزعة للاستقرار والالتزام أخيرا بعملية السلام، تحت رعاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة.

وفي سورية، لا يمكن إلا لحل سياسي يستند إلى القرار 2254 (2015)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع، أن يحقق للسوريين السلام الدائم الذي يحتاجون إليه.

وفي مواجهة التوترات المتصاعدة، تعمل فرنسا بنشاط مع شركائها الإقليميين والدوليين من أجل التوصل إلى وقف سريع للتصعيد وتسوية سياسية دائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي ضوء ذلك، اقترحنا على مجلس الأمن مشروع قرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط، لأن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد لبناء سلام عادل ودائم في المنطقة. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها بضمان أمن إسرائيل وبناء دولة للفلسطينيين. وللسلطة الفلسطينية دور مركزي تؤديه في تلك العملية، في الضفة الغربية وغزة على حد سواء.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على حضوره هنا وعلى إحاطته.

إننا نجتمع في لحظة يحدق فيها خطر كبير بالمنطقة. لقد دفعتنا إيران وشركاؤها المتشددون، بما في ذلك حماس، إلى حافة صراع أوسع. تدين الولايات المتحدة الهجوم الإيراني المباشر على إسرائيل، الذي ساعدنا، مع إسرائيل وشركاء آخرين، في دحره. ليس هناك شك في أن هدف إيران من إطلاق أكثر من 300 مقذوف على إسرائيل كان التسبب في أضرار كبيرة وخسائر في الأرواح. إن التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل التزام صارم – وأكرر، صارم – ومساهماتنا في دفاع إسرائيل ضد إيران دليل واضح على ذلك الالتزام.

ومن الحيوي ضمان أن يتحد المجتمع الدولي في إدانة أعمال إيران التصعيدية المتهورة، التي تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين، وتزعزع استقرار المنطقة وتعرض شعوبها للخطر. وردا على ذلك، أعلنت الولايات المتحدة هذا الصباح فرض جزاءات على العديد من الجهات الفاعلة المشاركة في برنامج إيران للمسيرات، وموردي وعملاء أحد أكبر منتجي الصلب في إيران، وشركات صناعة السيارات الإيرانية التي لها صلات بفيلق الحرس الثوري الإسلامي المدرج على قوائم الولايات المتحدة ووزارة الدفاع ولوجستيات القوات المسلحة الإيرانية. ونتوقع أن يتبعنا حلفاؤنا وشركاؤنا قريبا بفرض جزاءاتهم الخاصة، وسنواصل تعطيل الشبكات التي تدعم نشر إيران المتهور للأسلحة، والتي تزعزع استقرار منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

كما يجب على مجلس الأمن ألا يترك تصرفات إيران تمر من دون رد. لقد انتهكت إيران بشكل صارخ التزاماتها القانونية الدولية لفترة طويلة جدا، لا سيما من خلال تصرفات الحرس الثوري. والأدلة واضحة. لقد سلحت إيران حزب الله، في انتهاك للقرار 1701 (2006). كما قامت بتسليح وتسهيل وتمكين هجمات الحوثيين على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومؤخرا على سفن الشحن والسفن التجارية في البحر الأحمر، في انتهاك واضح للقرار 2216 (2015) وفي تحد للقرار 2722 (2024). وقد نقلت إيران طائرات شاهد الهجومية بدون طيار أحادية الاتجاه لاستخدامها في هجمات على عدة دول أعضاء في وقت تشكل فيه عمليات النقل هذه انتهاكا واضحا للقرار 2231 (2015). كما انتهكت إيران القانون الدولي مرارا وتكرارا من خلال استهدافها بالألغام والاستيلاء على السفن التجارية في المياه الدولية للخليج الفارسي والممرات المائية المحيطة به، كما فعلت في 12 نيسان/أبريل. لقد قدمت إيران تمويلا وتدريبا كبيرين للجناح العسكري لحماس، الذي، كما نعلم، ارتكب أعمالا وحشية لا توصف في 7 تشرين الأول/أكتوبر ضد الإسرائيليين والأمريكيين ومواطني بلدان من جميع أنحاء العالم. ولا يزال هذا الدعم الإيراني طويل الأمد يساهم في الأزمة

الحالية في غزة. وبينما سيقدم وزير خارجية إيران الأعذار لتلك الأعمال اليوم، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن وضع الأمور في نصابها بشأن أعمال إيران الشائنة، بغية ضمان امتثال إيران لقرارات المجلس ووقف انتهاكاتها للقانون الدولي.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز تعاونها من أجل إنهاء الأزمة في غزة، بما في ذلك من خلال مواصلة العمل من أجل وقف فوري ومستدام لإطلاق النار كجزء من صفقة لإطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس وتقديم مساعدات إنسانية إضافية متزايدة للمدنيين الفلسطينيين المحتاجين. غير أن حماس استمرت مرارا وتكرارا في رفض العروض الإسرائيلية التي من شأنها وقف القتال وإطلاق سراح الرهائن. وإن قبلت العرض الذي قدمته إسرائيل، فإنها ستسمح بوقف فوري لإطلاق النار من شأنه أن يفيد الفلسطينيين على الفور. يجب على حماس أن تقبل هذه الصفقة. وإن لم تقبل، فينبغي لها أن تشرح للعالم وللشعب الفلسطيني لماذا لم تفعل بعد، لأن حماس هي العقبة الوحيدة أمام وقف إطلاق النار في غزة – العقبة الوحيدة. إن المحو شبه التام للمدى الذي بلغته حماس من قصة ما يحدث في غزة أمر غير عادي. ما كان شيء مما رأيناه في غزة ليحدث لو أن حماس أطلقت سراح الرهائن وألقت أسلحتها وتوقفت عن الاختباء وراء المدنيين وفي الأنفاق واستسلمت. إن أمامها الآن فرصة للموافقة على الاقتراح المتعلق بوقف إطلاق النار وبشأن الرهائن. الكرة في ملعب حماس، والعالم يراقب ليرى ما ستفعله.

وقد دعا الرئيس بايدن إسرائيل إلى الإعلان عن مجموعة من الخطوات المحددة والملموسة والقابلة للقياس وتنفيذها لحماية المدنيين من الأذى، ومعالجة المعاناة الإنسانية، وضمان سلامة العاملين في مجال الإغاثة. يجب على إسرائيل أن تفعل المزيد لمنع وقوع إصابات بين المدنيين. لقد أزهقت أرواح كثيرة جدا، وأوضح الرئيس أن سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بغزة سيحددها تقييمنا للإجراءات الفورية والمستمرة التي تتخذها إسرائيل بشأن تلك الخطوات.

ونرحب بقرار إسرائيل فتح المزيد من المعابر البرية. نحن بحاجة إلى التنفيذ الفوري لتلك الالتزامات وتحقيق نتائج فورية. وإذ تواجه غزة مجاعة وشيكة، فإن حياة الناس تعتمد على ذلك. ونؤكد من جديد دعمنا لكبيرة المنسقين سيغريد كاغ وندعو إسرائيل إلى التعاون مع جهود الأمم المتحدة لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع. لقد قتل أكثر من 240 من العاملين في المجال الإنساني، ويجب ألا يقتل المزيد. ونكرر دعوتنا لإسرائيل إلى تنفيذ تدابير فورية لمعالجة أوجه القصور في إجراءاتها لمنع التضارب حتى يتمكن العاملون في المجال الإنساني من القيام بعملهم المنقذ للحياة بأمان.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء التوترات في الضفة الغربية. وندين بشدة مقتل الإسرائيلي بنيامين أحيمير البالغ من العمر 14 عاما والعنف ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم الذي أعقب اختفائه، مما أسفر عن إصابة العشرات بجروح وإلحاق أضرار بالممتلكات وقتل فلسطينيين، هما جهاد أبو عليا البالغ من العمر 24 عاما وعمر أحمد عبد الغني حامد البالغ من العمر 17 عاما. نحن ندين بشدة عمليات القتل تلك، ونعرب عن مواساتنا لأحباء الشابين.

فالمدنيون ليسوا أهدافا مشروعة أبدا. وندعو السلطات إلى اتخاذ تدابير لحماية جميع المجتمعات من الأذى، ونحث إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بذل كل ما في وسعهما لتهدئة التوترات. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الولايات المتحدة فرض عقوبات من جانبها على الأشخاص المتورطين في أعمال العنف في الضفة الغربية.

وتكرر الولايات المتحدة تأكيد التزامها بمواصلة العمل للتصدي للتحديات المتعددة التي نواجهها في الشرق الأوسط اليوم. وسندعم إسرائيل في مواجهتها لتهديدات غير مسبوقة من إيران ونؤكد من جديد أن إيران يجب أن تمتثل لجميع القرارات ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، سنواصل أيضا استخدام الدبلوماسية المباشرة للدعوة إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها، فضلا عن إيجاد أفق سياسي يهدف إلى التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين يمكن الفلسطينيين والإسرائيليين من العيش جنبا إلى جنب في سلام. ونحن ملتزمون باتخاذ خطوات ذات مصداقية ومحددة زمنيا ولا رجعة فيها نحو تحقيق حل الدولتين.

انتقد ممثل الاتحاد الروسي مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة بشأن الحالة في غزة (S/2024/239). وكما يعلم الكثيرون في هذه القاعة، كان مشروع القرار جهدا من جانب الولايات المتحدة في محاولة لتشجيع التوصل إلى هدنة واقعية في النزاع والمساعدة في تيسير إيصال المساعدة الإنسانية. ولا يعمل أي بلد بجد أكبر لتحسين آفاق السلام في المنطقة. وبصراحة، فإن روسيا لا تفعل شيئا سوى نشر الأكاذيب والمعلومات المضللة حول الولايات المتحدة وشركائها. وقد قلت هذا عدة مرات: إن روسيا ليست في وضع يسمح لها بانتقاد أي عضو في مجلس الأمن نظرا لجرائم الحرب وغيرها من الفظائع التي ترتكبها يوميا في أوكرانيا. وبالنسبة لروسيا، فإن الحالة المأساوية في غزة ليست أكثر من فرصة لصرف الانتباه عن الحرب المروعة التي تشنها ضد شعب أوكرانيا.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تشكر رئاسة مالطة على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونعرب عن خالص الامتنان للأمين العام أنطونيو غوتيريش على الأفكار الثاقبة المهمة التي تشاطرها مع المجلس. ونرحب بحضور الممثل الخاص لرئيس دولة فلسطين والوزراء وكبار الشخصيات الآخرين في جلسة اليوم.

زادت الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط من شواغلنا إزاء احتمال وقوع كارثة مروعة في المنطقة ما لم يتحد المجلس في معالجة هذه المسألة الملحة. وبوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن منع التصعيد والسعي إلى إيجاد حل عادل ومنصف للمشكلة. ومن الأهمية بمكان كفالة اتخاذ إجراءات عاجلة. وهي تشمل تأمين وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة وإطلاق سراح جميع الرهائن وضمان إيصال المعونة الإنسانية دون عوائق. وينبغي أن نشير أيضا إلى أن أحد العوامل السلبية التي تُفاقم التوترات هو وجود المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما يتعارض مع القانون الدولي. والأهم من ذلك أنه يقوض احتمالات قيام دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء.

ومنذ أن اتخذ المجلس القرار 2728 (2024)، الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار، استمر النزاع في قطاع غزة بلا هوادة. وعدد الضحايا يتزايد باطراد. وتشير التقارير إلى أنه خلال الأشهر الستة الماضية، قُتل أكثر من 000 33 فلسطيني وجُرح الآلاف، معظمهم من الأطفال والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا تدميرا عبثيا ولا مبرر له للبنية التحتية المدنية، وكل ذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا المنعطف الحرج، يكتسي السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة أهمية قصوى. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية رئيسية عن السعي إلى تحقيق ذلك الهدف.

يعاني قطاع غزة، الذي يقطنه قرابة مليوني فلسطيني، من أزمة إنسانية غير مسبوقة. والحالة محفوفة بالمخاطر وإذا ازدادت سوءا، فقد تكون لها عواقب وخيمة على المدنيين الذين يتحملون بالفعل وطأة النزاع الدائر في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي سورية ولبنان والمنطقة بأسرها.

وتدافع موزامبيق عن الإجراءات التي تتخذها جميع الأطراف المعنية للتوصل إلى استجابة شاملة بغية التخفيف من أثر الأعمال القتالية، وفقا للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024). وفي هذا السياق، ندعو إسرائيل إلى الامتثال لتلك القرارات وغيرها من قرارات مجلس الأمن ولقرارات محكمة العدل الدولية بشأن هذه المسألة. وتلزم قرارات المحكمة إسرائيل باتخاذ جميع التدابير المتاحة لتقليل احتمالات وفاة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني لأدنى حد ولزيادة المساعدات الإنسانية الحيوية. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن فتح المزيد من الممرات لدخول المعونة لسكان غزة يمثل أولوية قصوى. وفي هذا الصدد، نعرب مرة أخرى عن دعمنا القوي لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وجميع موظفيها. فحق سكان غزة وفلسطين في الحياة والكرامة يتوقف إلى حد كبير على جهود الأونروا وتفانيها. وندين الوفاة المأساوية لعاملين في المجال الإنساني من "المطبخ المركزي العالمي" ونعرب عن بالغ أسفنا إزاء ذلك. لقد كانوا شجعانا في

توفير المساعدات الغذائية الأساسية للمدنيين في غزة. ونكران الذات وتفانيهم في مساعدة الآخرين أمر جدير بكل ثناء.

إن موزامبيق ثابتة في اعترافها بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة. وذلك الحق راسخ بعمق في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي وحق الشعوب والبلدان في حكم نفسها. وهو لا يتوقف على الاقتراعات أو الاستفتاءات ولا على أحكام الشعوب أو الحكومات الأخرى. وتدافع موزامبيق بحزم عن رؤية حل الدولتين المتمثلة في وجود دولتين مستقلتين وذواتي سيادة، إسرائيل وفلسطين، تتعايشان في حسن جوار بوصفهما عضوين في الأمم المتحدة وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأشكر الأمين العام على إحاطته. وأنوه بحضور معالي الوزراء وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى في هذه الجلسة التاريخية، بمن فيهم الممثل الخاص لرئيس دولة فلسطين، دولة السيد زياد أبو عمرو.

لقد عقد المجلس مئات الجلسات لمناقشة القضية الفلسطينية منذ أن نظر فيها لأول مرة في عام 1947. وبالنسبة لغيانا، فإن القضية الفلسطينية في جوهرها مسألة عدالة. وحتى الآن، تأخر تحقيق العدالة، وبالتالي حرم شعب فلسطين منها لأكثر من سبعة عقود. هذا الظلم ولد من رحم العنف، واستمر في التجلي من خلال دورات متكررة من العنف، ولعل أسوأ تلك التجليات ما وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولا تزال مستمرة حتى بينما نجتمع هنا اليوم. لقد تجلى هذا الظلم أيضًا في قمع غير مسبوق أطبق بخناقه على الأمة الفلسطينية، وهدد حقها في الوجود بشكل خطير.

وقد دأب المجتمع الدولي والمجلس على رفض تلك المخططات بشأن الشعب الفلسطيني، مؤكدين حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العيش بحرية وكرامة في دولته. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الظلم مستمرا، مما يستلزم بذل المجلس وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المزيد من الجهود لتحقيق الامتثال للقرارات الصادرة عنها بشأن القضية الفلسطينية. تلك هي المعضلة الأساسية في التصدي للظلم الواقع على الشعب الفلسطيني – عدم الامتثال للقرارات الملزمة قانونا وأخلاقيًا وانعدام المساءلة عن عدم الامتثال هذا. إن المجلس بحاجة إلى نهج جديد يمكن أن يسفر عن نتائج مستدامة.

لقد أدت دورة العنف الأخيرة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إلى أزمة ذات تبعاتٍ كارثية جسيمة. قد يستغرق الأمر أجيالا لمعالجة عواقب هذه الكارثة. لقد دمرت البيوت والمدارس والمستشفيات والطرق وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية، مما أدى في الوقت نفسه إلى حرمان أكثر من ملَيُونَي فلسطيني من حقهم في التحرر من التدخل التعسفي في منازلهم، ومن حقهم في التعليم والرعاية الصحية والعيش الكريم.

تخلف هذه الحرب أيضا خسائر بشرية مدمرة، حيث قتل ما يقرب من 000 34 فلسطيني وجرح ما يقرب من 000 80 منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد وصفت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هذه الحرب بأنها حرب لتدمير قدرات حماس. لكن الحقيقة هي أنها حرب تُدمّر النساء والأطفال بمعدلات غير متناسبة. تمثل النساء والأطفال ما يقرب من 70 في المائة من القتلى. إنها حرب أسفرت عن مستويات قاتلة من انعدام الأمن بالنسبة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، حيث قُتل عدد أكبر من العاملين في المجال الإنساني خلال الأشهر الستة الماضية مما قُتل في أي نزاع آخر على مدار سنة كاملة.

وبعد النظر في جميع ضروب الحرمان التي يتعرض لها السكان في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، يمكن للمرء أن يستنتج على نحو مبرر أن هناك استراتيجية متعمدة للعقاب الجماعي تمارس على الشعب الفلسطيني بأبشع الأساليب. وتنطوي تلك الاستراتيجية على إصابة المدنيين بشكل عشوائي وفي الوقت نفسه تقليص إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية. كما تنطوي على تقليص منهجي للأماكن الآمنة التي يمكنهم الوصول إليها، وحشرهم في مساحات

تضيق بهم شيئا فشيئا بينما يتعرضون في الوقت نفسه للتهديد بقصف تلك المساحات ذاتها. وأدرجت الاستراتيجية أيضا التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، كما يتضح من جملة أمور منها الهجمات على من يحاولون تلبية احتياجات الفلسطينيين الذين يتضورون جوعا. وتعرض الفلسطينيون أنفسهم لاعتداءات قاتلة أثناء سعيهم إلى الحصول على قوت يسد رمقهم. وكانت نتائج هذه الاستراتيجية سوء التغذية والمجاعة والمرض والموت. يجب أن يتوقف تنفيذ تلك الاستراتيجية.

وتقع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال التزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، يجب أن تمتثل لها امتثالا صارما. وفي ذلك السياق، إن إسرائيل ملزمة بتنفيذ الأوامر التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس، وتدعو غيانا إلى امتثالها الكامل.

وتكرر غيانا دعوتها إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في غزة، على النحو المطلوب في القرار 2728 (2024). فبدون وقف لإطلاق النار، لن يكون للجهود الإنسانية في غزة الأثر المنشود المتمثل في تخفيف المعاناة. ونؤكد على أهمية توفير ممرات إضافية إلى غزة من أجل توسيع نطاق المساعدات الإنسانية، ونطالب إسرائيل بتنفيذ قرارها في هذا الشأن فورا وبدون عراقيل.

وتؤكد غيانا أيضا على أهمية عمل الوكالات التي تقدم الدعم حاسم الأهمية للشعب الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بوصفها شريان حياة لا غنى عنه للفلسطينيين. ونشدد كذلك على ضرورة ضمان التمويل الكافي للأونروا.

وإذ نناقش الحالة الكارثية الراهنة في غزة الناجمة عن العنف الذي شنته إسرائيل منذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر التي نفذتها حماس – وندين كلاهما – يجب ألا ننسى أن هذا عرض من أعراض الفشل في معالجة القضية الأساسية: حل قائم على وجود دولتين، يعيش بموجبه شعبا فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب.

وبينما يستعد المجلس للنظر في قبول دولة فلسطين عضوا في الأمم المتحدة، ترى غيانا مفارقة شاذة. فنحن نرى، من ناحية، دولة فلسطين التي لا تزال تؤمن بالأمم المتحدة، على الرغم من الفظائع التي لا يزال شعبها يواجهها في ظل عقود من الاحتلال، ولذلك فهي هنا أمامنا، مرة أخرى، لتسعى إلى العضوية. ومن ناحية أخرى، نرى دولة إسرائيل، وهي عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة منذ عام 1949، التي تشوه بلا هوادة سمعة الأمم المتحدة وتدينها، بما في ذلك اليوم، وتعارض بشدة طلب دولة فلسطين للحصول على العضوية.

إن غيانا لن تدع هذه المفارقة المتناقضة تعرقل دعمنا لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة. يجب أن نضع حدا لهذا الظلم وأن نفي بالالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي – المجلس والجمعية العامة – منذ عقود بإقامة دولة فلسطين حرة ومستقلة. إن قبول دولة فلسطين عضوا في الأمم المتحدة خطوة حاسمة وضرورية في ذلك الاتجاه، ونأمل عندما تطرح المسألة علينا في وقت لاحق، أن ترفع جميع الأيدي للتصويت لصالح المطلب المشروع والعادل للشعب الفلسطيني.

إن حل القضية الفلسطينية يتطلب إرادة سياسية وقرارات تستند إلى مبادئ الحقيقة والعدالة والإنصاف. وغيانا مستعدة للعمل مع المجلس وجميع أعضاء الأمم المتحدة بغية اتخاذ تلك القرارات لضمان حرية الشعب الفلسطيني وكرامته.

وأختتم بياني بالإعراب عن تضامن غيانا الكامل والثابت مع الشعب الفلسطيني.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد انقضى الآن ما يقرب من 200 يوم، ونشعر بالجزع إزاء ما يواجهه الفلسطينيون في غزة من معاناة هائلة لا يمكن تصورها. إن العالم يتابع عن كثب الحالة في الشرق الأوسط، بقلق متزايد من احتمال نشوب نزاعات أوسع نطاقا.

وعلى الرغم من انسحاب العمليات البرية من خان يونس في وقت سابق من هذا الشهر، فإننا لا نشهد أي علامة واضحة على نهاية المأساة. وللأسف، لم تلق مطالبة المجلس بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان آذانا صاغية، وقد انتهى الشهر الفضيل بالفعل. ولا تزال الجهود الدبلوماسية التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة

مستمرة، لكن هوة الخلافات بين الطرفين لا تتقلص بالقدر الكافي للتوصل إلى اتفاق نهائي. ثمة حاجة ماسة إلى إرادة قوية من المجتمع الدولي لإنهاء هذا النزاع.

عندما نفكر في حل لهذا النزاع، علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن السبب المباشر للحالة الراهنة هو الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس ضد المواطنين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. تلك الهجمات، وهي الأسوأ في تاريخ إسرائيل، زادت المعاناة وانعدام الثقة ودورة العنف في إسرائيل وفلسطين. تلك الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء لا يمكن تبريرها ويجب إدانتها.

كما نحيط علما بنداء المجتمع الدولي الداعي إلى تسوية القضية الفلسطينية من أجل تحقيق التطلعات العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني وضمان أمن إسرائيل ومنع تكرار هجمات مماثلة ضد مواطنيها.

ولإنهاء الحلقة المفرغة في المنطقة، نحتاج إلى اتباع نهج طويل الأجل لتحقيق حل الدولتين. فالحالة ما بعد النزاع ينبغي ألا تكون هي الحالة التي كانت سائدة عشية اندلاع الهجمات الإرهابية لحماس، بل ينبغي أن تكون حالة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وكرامة داخل حدود آمنة ومعترف بها. إن حل الدولتين ليس خيارا بل ضرورة من أجل تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

ولاستئناف الحوار بين الطرفين، ينبغي التوصل في أقرب وقت ممكن إلى وقف فوري لإطلاق النار يفضي إلى وقفه الدائم والمستدام. لقد قُتل الكثير من الناس، بمن فيهم أكثر من 13 000 طفل، وحان الوقت لإنهاء الفظائع المستمرة لنصف عام. وفي هذا الصدد، فإن أي عملية برية في رفح غير مقبولة. واستنادا إلى وقف إطلاق النار، ينبغي أن يركز المجتمع الدولي بأسره على إعادة إعمار قطاع غزة وإعادة تأهيل المدنيين الناجين في غزة. وكما ناقش المجلس يوم أمس (انظر S/PV.9607)، ينبغي أن تضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تشكل العمود الفقري للجهود الإنسانية في غزة، بدور محوري في تلك العملية. وبعد ذلك، ينبغي إجراء مفاوضات نشطة بين الطرفين لإيجاد حل عادل ودائم وشامل لتحقيق حل الدولتين. وينبغي وقف الأنشطة الاستيطانية التي تشكل عقبة رئيسية تحول دون تحقيق حل الدولتين بالكامل.

ولنكن واضحين في أن حل الدولتين مفيد ليس للفلسطينيين فحسب، بل للإسرائيليين أيضا، ويستحق الشعبان بحق أن يتمتعا بالحق في العيش في سلام وأمن وكرامة. وستشارك جمهورية كوريا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، مشاركة بناءة واستباقية في جميع جهود المجلس الرامية إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتحقيق السلام في إسرائيل وفلسطين.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش على إحاطته، وخاصة على دعواته المتكررة لوقف التصعيد في المنطقة. وتؤيد سويسرا تلك الدعوات تأييدا لا لبس فيه وتؤكد من جديد دعمها التزام الأمم المتحدة القوي بالعمل في المنطقة.

وقد أدانت سويسرا بشدة الهجمات الإيرانية المنسقة ضد إسرائيل وقبلها الغارة الإسرائيلية التي استهدفت القنصلية الإيرانية في دمشق في 1 نيسان/أبريل.

لقد اندلعت دوامة العنف بشكل خطير. ونصر على احترام القانون الدولي بوصفه البوصلة لحل أي نزاع ومنع حدوث تصعيد إقليمي أخطر. ويجب أن تحترم جميع أطراف النزاعات وتسترشد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ويشكل تنفيذ قرارات المجلس خطوة أولى في هذا الاتجاه ونحو تحقيق السلام. ومنذ وقوع الأعمال الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وأدانتها سويسرا، اتخذنا ثلاثة قرارات لم تنفَّذ. لم يُحترم وقف إطلاق النار الذي يطالب به القرار 2728 (2024) – ويجب احترامه فورا – ولم يطلَق سراح جميع الرهائن – ولا بد من إطلاق سراحهم فورا – ويسقط الكثير من المدنيين ضحايا للقتال كل يوم. ولا يزال عشرات الآلاف منهم، بمن فيهم العديد من الأطفال، يموتون أو يختفون أو يشوهون كل يوم. ويجب أن يتوقف ذلك على الفور.

لا يزال تدهور الحالة الإنسانية الكارثية بالفعل في غزة مستمرا. ويتأثر جميع سكان غزة بمستويات انعدام الأمن الغذائي وباتت المجاعة وشيكة. ونرحب بالإعلانات الإسرائيلية الرامية إلى زيادة المعونة الإنسانية إلى غزة ونتطلع إلى تنفيذها على وجه السرعة. ويتعلق الأمر بالتزام ينص عليه القانون الدولي الإنساني. ويجب السماح بتدفق المعونة الإنسانية دون عوائق عبر جميع المعابر الممكنة وتوزيعها في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك في الشمال. كما أن إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ملزمة بتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الخاضعين لسيطرتها. ونذكّر بأن محكمة العدل الدولية دعت إسرائيل إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة والفعالة لكي تكفل، دون تأخير وبالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة، توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها على نطاق واسع بلا عوائق.

أما الرهائن، فإننا نكرر مطالبتنا بالإفراج عنهم جميعا فورا ودون قيد أو شرط.

ويجب ألا تغيب عن بالنا الحالة في الضفة الغربية حيث بلغ العنف مستويات قياسية. ويتعرض السكان الفلسطينيون بوجه خاص لأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون، كما يتضح من الهجمات التي وقعت حول رام الله ونابلس في نهاية الأسبوع الماضي. وتدين سويسرا هذه الأعمال وعواقبها. ويجب مساءلة الجناة. وتهيئ هذه الأعمال بيئة قسرية تؤدي إلى النزوح القسري لمجتمعات بأكملها.

وكما نرى، تواصل جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط انتهاك القانون الدولي الإنساني. وتدعو سويسرا جميع الأطراف إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني وإلى حماية السكان المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف. وتُعزى هذه الاتفاقيات المصدقة عالميا إلى الإرادة السياسية لجميع الدول. وتضع المعايير الدنيا للإنسانية التي يتعين احترامها في جميع حالات النزاع المسلح.

وتلحق الحرب خسائر غير متناسبة بجيل كامل من الأطفال والشباب نساء ورجالا. ويجب أن نوقف التضحية بالسكان المدنيين وأن نساعد على بناء مستقبل أفضل.

وسويسرا مقتنعة بأن الأساس الذي يقوم عليه السلام الدائم يظل هو حل إقامة دولتين ديمقراطيتين – إسرائيل وفلسطين التي تشكل غزة جزءا لا يتجزأ منها – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. كما أن هذا الحل الذي يتفاوض عليه الطرفان وفقا للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا، بما في ذلك قرارات المجلس، هو وحده الذي يمكن أن يفضي إلى إرساء سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وسويسرا مستعدة للإسهام في هذا الحل إسهاما بناء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود تذكير جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن.

السيد الصفدي (الأردن): دمرت إسرائيل غزة. شردت ثلثي أهلها. أحالت مدارسها ركاما، بيوتها خرابا، حواريها أطلالا. عرّى عدوانها همجية عقلية عنصرية انتقامية، لا تكترث بقيمة إنسانية، ولا تحترم قانونا دوليا، تغذيها الكراهية، ويتيح جرائمها عجز دولي وانتقائية في تطبيق المواثيق الدولية.

قتلت إسرائيل ما يقرب من 000 34 فلسطيني، 000 13 طفل، ومثلهم من الأمهات العزل، بعضهن برصاصاتها، وأخريات بحصارها الذي وظف الجوع سلاحا والتعذيب انتقاما. هي جولة للباطل، لم يشهد العالم أبدا مثيلا لغطرستها ولاإنسانيتها في التاريخ الحديث.

دمرت إسرائيل غزة، لكنها لم تكسر إرادة شعبها في الحياة. لم تقتل أمل أطفالها في الحرية. إرادة رأيناها في وجه كهل غزي يتحدى القهر ويصر أنه لن يترك أرض آبائه وأجداده. ففيها وُلد، وعليها يموت. أمل رأيناه في ابتسامات أطفال من غزيين حرمتهم إسرائيل طفولتهم، لكنها عجزت عن سرقة أحلامهم في وطن فلسطيني حر. هجرت إسرائيل الطفل الغزي محمد خليل أبو شرار من مخيم النصيرات إلى رفح.

هناك، يسري محمد كل صباح لجلب الماء والخبز، إن وجدا، لعائلته. حرمته إسرائيل من مدرسته، لكنه يحضر يوميا درسا في خيمة لجوء رفقة أقران له يصرون أن يتعلموا. يقول محمد إنه لا يريد الحرب. يريد مستقبلا، يريد الحياة ويريد الكرامة.

الوطن الحر هو حق للشعب الفلسطيني لن يموت، لأن وراءه شعب كامل يطلبه. لن يقتله قهر الاحتلال أو حروبه أو استيطانه أو إرهاب مستوطنيه أو محاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ومحاصرة حرية العبادة. ولن يتحقق السلام والاستقرار والأمن ما لم يتجسد حلم أطفال فلسطين، حق أطفال فلسطين، في الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على التراب الوطني الفلسطيني. هذا هو الحق الفلسطيني وهذه هي الحقيقة التي يجب أن يدركها كل من يريد الأمن والسلام لمنطقتنا.

الاحتلال والسلام نقيضان لا يجتمعان. لا سلام ما بقي الاحتلال. ولا أمن ما ظل الظلم الإسرائيلي ينكر إنسانية الشعب الفلسطيني وحقه في الحياة والحرية والكرامة والأمن والدولة. اعترفوا بالدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه للعام 1967، وعاصمتها القدس المحتلة. اِقبلوا دولة فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة. اِفعلوا ذلك نصرة للحق، انتصارا للسلام، رفضا للظلم، وصرخة في وجه الباطل. لا تتركوا مستقبل المنطقة، مستقبل الفلسطينيين والإسرائيليين وكل شعوب المنطقة، رهينة ظلامية عنصريين متطرفين في الحكومة الإسرائيلية، يدفعون المنطقة نحو دمارية الحروب وكارثية الفوضى ويحاصرونها في ضيق الكره والظلم والحقد.

خطر التصعيد وتوسع الحرب على غزة إقليميا يتزايد مع كل لحظة يستمر فيها العدوان على غزة ويتعمق فيها القهر ويتكرس فيها الاحتلال في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، وتغيب فيها آفاق الحل السياسي أكثر. ظهرت بوادر هذا التصعيد جلية منذ أيام، حين ردت إيران على قصف إسرائيل لقنصليتها في دمشق. إيران قالت إنها لن تُصعِّد أكثر. ويجب منع الحكومة الإسرائيلية من التصعيد أكثر أيضا ومن جر الغرب إلى حرب إقليمية، تدفع الانتباه بعيدا عن الكارثة في غزة، مع تزايد الضغط الدولي المطالب بإنهائها. وقف التصعيد ضرورة إقليمية ودولية ويجب أن يبدأ بإنهاء العدوان على غزة وإنهاء الكارثة الإنسانية التي يستمر في مفاقمتها. هذه هي القضية الأساس، وعليها وعلى وقف القمع والقهر والبطش في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، وعلى إيجاد آفاق حقيقية للسلام العادل، يجب أن يظل التركيز.

ونحن في المملكة الأردنية الهاشمية، إذ نؤكد ضرورة العمل جميعا من أجل الحؤول دون المزيد من التصعيد، لن نسمح لأي كان، لا لإسرائيل ولا لإيران، أن يجعل الأردن ساحة للصراع. سنحمي أمننا وأمن مواطنينا وسنتصدى بكل قدراتنا وإمكاناتنا لأي محاولة لخرق أجوائنا وتعريض أمن مواطنينا للخطر، سواء من قبل إسرائيل أو من قبل إيران أو من أي كان.

وستظل المملكة الأردنية الهاشمية تقف مع الشعب الفلسطيني الشقيق. ستبقى صوتا للحق الفلسطيني وقوة من أجل السلام العادل الذي يشكل تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، على التراب الوطني الفلسطيني، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، سبيله الوحيد.

جولة الباطل في فلسطين طالت. جاوز ظلمها المدى وتجاوز قهرها كل الحدود. لن يستطيع التطرف الإسرائيلي، مهما بطش ومهما ظلم، أن يقتل إرادة الشعب الفلسطيني في الحرية. لن يجلب العدوان على غزة الأمن لإسرائيل ولن يحقق السلامَ تكريسُ الاحتلال في الضفة الغربية والقدس الشرقية وتهديد هوية المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف العربية والإسلامية. وحده السلام، الذي ينهي الاحتلال ويلبي الحقوق، يضمن الأمن والسلام للفلسطينيين وللإسرائيليين. يجب على مجلس الأمن اتخاذ قرار ملزم بوقف النار في غزة. هذا قرار يستوجبه مسؤولية المجلس القانونية والدمار الذي تسببه الحرب على غزة.

ولا يمكن السماح لإسرائيل باقتحام رفح، فذاك سيعني السماح بارتكاب مجزرة جديدة ضد 1.5 مليون فلسطيني محاصرين في المدينة. نحذر من هذا الهجوم ومن تداعياته. يجب على مجلس الأمن

أن يلزم إسرائيل عدم اقتحام رفح. وندعو الجميع إلى دعم الجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية ودولة قطر والولايات المتحدة للتوصل لصفقة تحل قضية الرهائن وتتيح وقفا للنار. لا شيء يبرر أيضا عدم اتخاذ المجلس قرارا يلزم إسرائيل فتح كل المعابر أمام المساعدات الإنسانية. المجاعة في غزة حقيقية. ولن تُلبى احتياجات أهل غزة الإنسانية، ما لم تُفتح جميع المعابر وتُمَكَّن منظمات الأمم المتحدة، وخصوصا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، من العمل بحرية واستلام المساعدات وتوزيعها. ونحن، في المملكة، جاهزون لإرسال أكثر من 500 شاحنة يوميا، حال إزالة إسرائيل العقبات أمام ذلك والسماح لمنظمات الأمم المتحدة باستلام المساعدات وتوزيعها.

يجب على المجتمع الدولي إطلاق تحرك دولي فاعل وفوري، يضع المنطقة على طريق تنفيذ خطة متكاملة لتنفيذ حل الدولتين بتواقيت زمنية محددة وبضمانات تنفيذ ملزمة. ونحن وأشقاؤنا سنكون شركاء فاعلين في هذا الجهد. نقوم بكل ما نستطيع لإنجاحه لكي ينتهي الصراع وتنعم منطقتنا بالسلام والأمن اللذين تستحقهما. ومرة أخرى، نقول لكم: افرضوا هذا السلام، اعترفوا بالدولة الفلسطينية واضمنوا الأمن والسلام والاستقرار لكل المنطقة ولكل شعوبها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته المفصلة عن الحالة في غزة، التي لا تزال تبعث على القلق العميق.

بينما نجتمع مرة أخرى لمعالجة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي طال أمده، علينا أن نواجه العنف المتصاعد في غزة وخارجها، وكذلك الكارثة الإنسانية التي لا تزال تتكشف بلا هوادة في قطاع غزة. ويجب أن نستجيب لنداء الرئيس لولا دا سيلفا وأن نرفض أن نظل غير مبالين إزاء المأساة الإنسانية. فلا يمكن قبول هذه المعاناة على أنها أمر طبيعي.

إن اندلاع حرب إقليمية كارثية واسعة النطاق في الشرق الأوسط ليس في مصلحة أحد. وبينما كان العالم يشهد بقلق شديد الاحتمال الملموس لامتداد النزاع إلى الشرق الأوسط خلال عطلة نهاية الأسبوع، خطرت في أذهاننا العديد من الأفكار المرعبة: الدمار المحتمل لمختلف بلدان المنطقة وفقدان آلاف الأرواح البريئة الأخرى والعواقب الاجتماعية والاقتصادية لتكثيف الأعمال العدائية على العالم بأسره. وقد تكررت هذه المعاناة خلال الأشهر الستة الماضية. وشاهدنا بذهول هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الذي أودى بحياة العديد من الأبرياء في إسرائيل. وما زلنا نحزن على فقدان مواطنينا ذوي الجنسية المزدوجة الذين سقطوا ضحية للهجمات الإرهابية. وما زلنا نشعر بالقلق على أولئك الذين تحتجزهم حماس كرهائن، بمن فيهم مواطن برازيلي.

ومنذ ذلك الحين، ونحن نشاهد أيضاً بأسى شديد المستوى غير المسبوق من الدمار الذي لحق بمنطقة غزة بأكملها تقريباً في فترة زمنية قصيرة جداً، من المدارس إلى المستشفيات ومن المساجد والكنائس إلى المقابر ومن مرافق الإيواء إلى قوافل المساعدات. وقد شعرنا بالاستياء إزاء تقييم منظمة الأغذية والزراعة الذي مفاده أن مستوى انعدام الأمن الغذائي الذي يتعرض له السكان في غزة هو أعلى مستوى سجله الكيان على الإطلاق في أي منطقة أو بلد من العالم. إننا نسجل عددا لا يطاق وغير متناسب من الضحايا المدنيين في غزة، يصل اليوم إلى أكثر من 33 000 شخص، من فيهم 14 500 طفل. وشهدنا، بخيبة أمل، مصير 2,2 مليون شخص ينزحون وسط انهيار الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات الصحية، والتدمير الكامل للبنية التحتية الحيوية. وشهدنا القتل غير المبرر لموظفي الأمم المتحدة والإعلاميين والعاملين في المجال الإنساني. وخلاصة القول إننا شاهدنا بسخط الاعتداءَ المتكرر على المبادئ الأساسية للقانون الدولي في مختلف بلدان المنطقة.

ويقع على عاتق مجلس الأمن التزام أخلاقي وقانوني بوقف سفك الدماء والحيلولة دون انزلاق الشرق الأوسط إلى قلاقل اجتماعية واسعة النطاق وعدم استقرار سياسي وحرب لا يمكن التنبؤ بعواقبها على العالم.

والحل هنا هو وقف التصعيد. ويتطلب الالتزام الموثوق بوقف التصعيد وقف الأعمال العدائية في غزة فوراً، والإفراج غير المشروط عن الرهائن، وتقديم مساعدة إنسانية مستدامة لسكان غزة، واتخاذ إجراءات تعزز الحوار، وليس مزيداً من المواجهة. ولم يعد من الممكن تأجيل إرساء وقف دائم لإطلاق النار على الفور لتحقيق استقرار الحالة في غزة والمنطقة والحيلولة دون فقدان مزيد من أرواح المدنيين الأبرياء بسبب عقلية الحرب، التي دفعتنا إلى شفا تصعيد إقليمي وحرب واسعة النطاق.

إن تصاعد الأحداث في الأسابيع الماضية كان بمثابة تذكيرً مهم لنا بأن عالما بلا قواعد، أو بقواعد نختار منها ما يحلو لنا، هو عالم أخطر بكثير. ومن مصلحة الجميع أن تتقيد كافة الدول تقيدا تاما بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك، ندعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية في الشرق الأوسط إلى التقيد الكامل بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. كما تدعو البرازيل جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال لا تمتثل للالتزامات الدولية أو قد تصل إلى حد زيادة التصعيد.

وأخيراً وليس آخراً، تذكر البرازيل أيضا بالتزامات الدول الأعضاء بالامتثال لأحكام محكمة العدل الدولية. وقد قبلت المحكمة الطلب واعترفت بمعقولية القضية المعروضة عليها، وأصدرت تدابير تحفظية تطالب إسرائيل باتخاذ كل ما في وسعها من خطوات لمنع جميع الأعمال التي تعتبر إبادة جماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها تجنباً لضرر لا يمكن تداركه. وتنفيذ قرار المحكمة إلزامي ويجب أن يتم على الفور. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء لضمان احترام القواعد ذات الحجية المطلقة تجاه الكافة، بما في ذلك التصويت لتأييد منع الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وليس لمعارضته.

ومن مصلحة الجميع أن يضطلع نظام الحوكمة الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، بمسؤولياته على النحو الواجب والفعال. ولذلك تدعو البرازيل مجلس الأمن إلى عدم التقاعس عن مسؤوليته الرئيسية المتمثلة في التصدى للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. إن الالتزام الموثوق بالسلام والأمن في الشرق الأوسط يتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ كل خطوة ضرورية لدعم تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره وتنفيذ حل الدولتين، وفقا لقرار الجمعية العامة 181 (د-2) لعام 1947.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات تعطي الأولوية للحوار والدبلوماسية عند النظر في سبل تيسير التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الطويل الأمد بين إسرائيل وفلسطين. وبينما تشيد البرازيل بالجهود التي تبذلها الجزائر باسم مجموعة الدول العربية للنهوض بطلب دولة فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة باعتبارها عضوا كامل العضوية، تشجع مجلس الأمن على تقييم هذا الطلب استناداً إلى أساسه الموضوعي الرئيسي، أي تصحيح الظلم التاريخي المرتكب ضد تطلع فلسطين المشروع إلى إقامة دولة بالوسائل السلمية. وكما قال الرئيس لولا دا سيلفا أمام جامعة الدول العربية في القاهرة في شباط/فبراير 2024، إن قرار وجود دولة فلسطينية مستقلة اتخذته الأمم المتحدة نفسها قبل 75 عاما. ومن ثم، لا أعذار لمواصلة منع دولة فلسطين من الانضمام إلى الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية. وإضافة إلى ذلك، اعترفت 139 دولة عضوا في الأمم المتحدة بالفعل بسيادة دولة فلسطين. وفعلت البرازيل ذلك في عام 2010، بالاعتراف بسيادتها الإقليمية على حدود عام 1967.

وأخيراً، تتمتع دولة فلسطين بالفعل بعضوية كاملة في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية وفي وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. فعلى سبيل التوضيح، أذكر اليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة الـ 77 والصين، من بين كيانات أخرى. وفي إطار هذه الكيانات، تصرفت دولة فلسطين بمسؤولية ووفقا للمبادئ الرئيسية للقانون الدولي والممارسة الدبلوماسية. وقبلت فلسطين، في

عام 2019، التحدي المتمثل في رئاسة مجموعة الـ 77، وهي أكبر تحالف للبلدان النامية في الأمم المتحدة.

ولذلك، نؤكد من جديد تأييدنا الثابت لفلسطين في سعيها للحصول على مزيد من الاعتراف الدولي عبر القنوات الدبلوماسية. وبينما نشجع البلدان الأربعة والخمسين المتبقية التي لم تعترف بعد بفلسطين كدولة ذات سيادة على أن تفعل ذلك، نرحب أيضا بالإعلانات الصادرة مؤخراً عن البلدان التي أعربت عن استعدادها للقيام بذلك في المستقبل القريب.

لقد حان الوقت لكي يرحب المجتمع الدولي أخيراً بدولة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة عضواً جديداً في الأمم المتحدة. أما فيما يتعلق بالأعمال العدائية الجارية في غزة، فقد آن الأوان منذ زمن طويل لكي يعمل المجتمع الدولي على وقف إلحاق مزيد من المعاناة بالمدنيين. وبما أن الأجيال الشباب تحملنا المسؤولية عن الوفاء بالوعد الرئيسي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ مزيد من الأرواح البريئة من ويلات الحرب، ينبغي أن ينصب تركيزنا على التحرك نحو تضميد الجراح وإعادة بناء المستقبل.

لقد وضعنا الأساس المعياري لتوطيد السيادة الإقليمية لدولة فلسطين من خلال مختلف قرارات الأمم المتحدة التي تحظر الاحتلال والضم. وينبغي لنا الآن أن نناقش سبل ضمان تنفيذ هذه المعايير من خلال مشاركة الأمم المتحدة. وسيكون من الضروري الاستثمار على نطاق واسع في التنمية الاقتصادية والبنية التحتية لكي تحقق فلسطين الرخاء والاستقرار الطويل المدى الذي يستحقه شعبها الصامد. إن التنمية المستدامة والتمكين الاقتصادي ركيزتان لأي تسوية سلمية دائمة.

والأحداث التي جرت في الشرق الأوسط مؤخراً دليل آخر على أن التوصل إلى حل دائم ومستدام للقضية الفلسطينية ليس واجباً أخلاقياً فحسب، بل هو أيضا شرط استراتيجي أساسي لاستقرار المنطقة والعالم. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط إلا بتلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته. فلنستجمع الشجاعة والتصميم على شق طريق نحو حل عادل ودائم لهذا النزاع المستمر منذ عقود. ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق رؤية مستقبل يمكن أن يتعايش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون في سلام وأمن إلا من خلال الحوار والاحترام المتبادل والالتزام بالرخاء المشترك. ولا ينبغي لنا ويجب ألا نعتمد على أهواء ما يسمى الجهات الفاعلة العقلانية التي تقدر مستقبلنا، وغالبا ما تخطئ في تقديرها. فكل ما علينا هو الالتزام بالقانون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيدة سوسا لوندا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، كما أشكر الأمين العام على التقرير الشامل والوافي الذي قدمه اليوم عن الحالة في غزة وشعب فلسطين.

إننا نرى كل يوم، بكثير من الألم والسخط، جثث فتيات وفتيان أبرياء، نساء ورجال مدفونين تحت الأنقاض، أجسادا ممزقة إربا من دون تفكير من أسلحة وقنابل السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتل أكثر من 634 33 فلسطينيا، وجرح أكثر من 000 80 وشرد أكثر من 1.7 مليون بذريعة زائفة هي حق السلطة القائمة بالاحتلال في الدفاع. وعلاوة على ذلك، تتهم إسرائيل بلا خجل، في مجلس الأمن هذا نفسه، المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة نفسها بأنها ممولة للإرهاب، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. إن من الواضح أن إسرائيل قررت التنصل من جميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من أجل ارتكاب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني.

إن تصاعد التوترات في الشرق الأوسط متجذر بعمق في الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع والأعمال الاستفزازية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تنتهك قرارات الأمم المتحدة وتتجاهلها باستمرار. والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني لا تعرض للخطر السلام في المنطقة فحسب، بل تعرض السلام العالمي كذلك للخطر. ولذلك، تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية الإسهام بشكل حاسم في التوصل إلى حل نهائي لذلك الصراع الدموي.

وتكرر بوليفيا الأصوات التي تطالب بوقف فوري لإطلاق النار. ولا يمكن أن يستمر الفلسطينيون في غزة مسجونين في أراضيهم، من دون طعام أو ماء أو دواء أو أبسط الخدمات التي يحتاج إليها الإنسان.

ويجب أن يكون احترام الحياة والسلام والأمن المبادئ الأساسية في العلاقات بين الدول والشعوب. إننا نصر على ضرورة إعلان العالم منطقة سلام، كما ذكر رئيسنا لويس ألبرتو آرسي كاتاكورا في مناسبات عديدة. فلا بد من وضع حد لسباق التسلح.

وفي جلسة مجلس الأمن هذه، أكرر التأكيد على الموقف التاريخي لبلدي: أن للشعب الفلسطيني الحق المشروع في تقرير المصير وممارسة سيادته. ويجب أن تصبح فلسطين دولة حرة ومستقلة وذات سيادة، داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ولذلك، فإن بوليفيا تتضامن مع القضية الفلسطينية وستدافع عن حقوق الفلسطينيين في جميع المحافل والمحاكم المتعددة الأطراف. وفي ذلك السياق، نؤيد تأييدا تاما قبول فلسطين دولة عضوا في الأمم المتحدة تتمتع بكامل الحقوق.

وستقف بوليفيا دائما إلى جانب العدالة والحياة وتقرير المصير للشعوب.

إن إخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين ليسوا وحدهم، لأن التضامن ليس له حدود ولا مسافة. فالشعب البوليفي يقف إلى جانبهم، وشعوب العالم تقف إلى جانبهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أمير – عبد اللهيان (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أهنئ مالطة على توليها رئاسة مجلس الأمن. كما أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة حسنة التوقيت.

إنني هنا اليوم في هذه الجلسة لمجلس الأمن لأتشاطر مع أعضاء المجلس مواقف بلدي فيما يتعلق بالتطورات الهامة في غرب آسيا، بما في ذلك التطورات في فلسطين وغزة.

أود الآن أن أعرض موقف بلدي وألقي بيانا باللغة الفارسية.

(تكلم بالفارسية، وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية)

خلال الأشهر الماضية، عقد مجلس الأمن عدة جلسات للتصدي لمختلف أنواع جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبها النظام الإسرائيلي ضد غزة، والتي – على الرغم من اتخاذ ثلاثة قرارات (القرارات 2728 (2024) و 2720 (2023) و 2712 (2023)) وبيان صحفي (SC/15608) يطلب وقفا فوريا لإطلاق النار وإيصال المساعدات إلى الأهالي على نطاق واسع ومن دون قيود – لم تسفر عن أي نتيجة عملية.

وخلال الفترة نفسها، واصل النظام الإسرائيلي القتل والتدمير بأقصى قدر من الوحشية مؤديا، في جملة أمور، إلى مقتل أكثر من 34 000 مدني فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، وإصابة عشرات الآلاف غيرهم بجروح وإلى التشريد القسري لسكان غزة والتدمير المتعمد لأكثر من 70 في المائة من المناطق السكنية والهياكل الأساسية، بما في ذلك الغالبية العظمى من المستشفيات. وهذه ليست سوى بعض الأمثلة على الدمار الهائل الذي يتحمل النظام الإسرائيلي المسؤولية عنه.

وأظهر الهجوم الصاروخي الذي وقع في 1 نيسان/أبريل على المباني الدبلوماسية الإيرانية في دمشق مرة أخرى أن النظام لا يتردد في انتهاك المبدأ الأساسي المتمثل في حصانة هؤلاء الأشخاص والأماكن، فضلا عن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعروفة والمعترف بها جيدا. وكما أعلن أغلبية أعضاء مجلس الأمن في الجلسة التي عقدت في 2 نيسان/أبريل في هذه القاعة (انظر S/PV.9593)، كان الهجوم انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، ولذلك فإنه مدان بشدة.

ومما يؤسف له أن مجلس الأمن لم يتخذ أي إجراء خلال الأشهر الماضية استجابة لطلباتنا الرسمية والمتكررة لمنع المزيد من الهجمات من قبل النظام الإسرائيلي ضد مصالح إيران ومراكزها ومستشاريها العسكريين الرسميين الذين كانوا في ذلك الموقع لمكافحة الإرهاب،

وبسبب السلوك المؤسف وغير المسؤول تماما للولايات المتحدة، وردا على ذلك الهجوم غير القانوني، لم تصدر المملكة المتحدة وفرنسا ولو بيان إدانة بسيط.

ولن تلتزم أي دولة عضو الصمت إزاء ذلك الهجوم العسكري السافر والخطير على سفارتها، التي تعتبر رمزا لسيادتها، وكذلك في مواجهة قتل موظفيها القانونيين والرسميين والدبلوماسيين. إن جمهورية إيران الإسلامية، التي أبدت حتى وقت قريب قدراً كبيراً من ضبط النفس ضد الهجمات الإرهابية الأخرى بالقذائف بالنظر إلى الحالة الأليمة في المنطقة واستعدادنا لإعطاء دور الأمم المتحدة فرصة لمنع تصعيد النزاع، كانت تواجه استمرار البيت الأبيض في منح الضوء الأخضر للنظام الإسرائيلي، فضلاً عن استمرار تقاعس مجلس الأمن فيما يتعلق بمنع هذه الهجمات. ولذلك لم يعد بوسع بلدي أن يصبر إزاء الهجوم الذي طال سفارته وسيادته.

لذا كان الهجوم العسكري الإيراني في 13 نيسان/أبريل ضرورياً، أولاً وقبل كل شيء، لأن إيران لم يكن لديها خيار آخر. ثانياً، تم تنفيذه رداً على سلسلة من الهجمات الصاروخية والاعتداءات المتكررة من قبل النظام الإسرائيلي على مصالح إيران، وخاصة على سفارتنا في سورية. ثالثاً، حدث ذلك في سبيل إعمال حق إيران في الدفاع المشروع بموجب القانون الدولي. رابعاً، تم إجراؤه من خلال مراعاة معيار عدم الاعتداء على الأشخاص المدنيين والأماكن المدنية. خامساً، ركّز حصرياً على القاعدتين العسكريتين للنظام الإسرائيلي اللتين استُخدمتا في الهجوم على سفارتنا، وبالتالي كان محدوداً ومتناسباً تماماً من حيث النطاق والمتطلبات العسكرية.

وعلاوة على ذلك، وبما أنه كان من الواضح جداً أن بعض مؤيدي النظام الإسرائيلي، الذين هم شركاء متعنتون وكاملو الشراكة في مذبحة غزة، سيساعدون النظام في تحييد الهجوم الإيراني، فقد تم تنفيذ دفاعنا المشروع بطريقة تحقق أهدافنا. لقد كان الهجوم الذي شنته القوات المسلحة لبلدي محدوداً وفي الحدود الدنيا، ولم يستهدف سوى القواعد العسكرية، وكان متماشياً مع القانون الدولي ومبدأ عدم الاعتداء على المناطق المدنية لضمان التناسب والتنفيذ الدقيق في تحقيق أهدافنا.

وأشدد مرة أخرى على أن دفاع إيران المشروع وتدابيرها المضادة قد انتهت. ويجب إرغام النظام الإسرائيلي الإرهابي على وقف أي مغامرات عسكرية أخرى ضد مصالحنا. وإذا استخدم النظام الإسرائيلي القوة لانتهاك سيادتنا، فإن جمهورية إيران الإسلامية لن تتردد على الإطلاق في تأكيد حقها الطبيعي في الرد بشكل حاسم ومناسب بحيث يندم النظام على أعماله. وهذا قرار غير قابل للتغيير.

وأود أن أقول بصوت عال وأن أوضح بجلاء، في نيويورك، أن إيران لطالما كانت جزءاً إيجابياً من التطورات الإقليمية، وتسير على طريق تحقيق الاستقرار والأمن الدائم، بما في ذلك في مكافحة الإرهاب، ولن تكون لديها أي تحفظات أو تُقدم أي تنازلات على الإطلاق، مع أي طرف، فيما يتعلق بأمننا الوطني ومصالحنا أو الأمن الجماعي لمنطقة غرب آسيا الحساسة. ويجب على مجلس الأمن أن يجبر النظام الإسرائيلي المارق والمتمرد على وقف الحرب في غزة فوراً.

وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن جمهورية إيران الإسلامية ستظلّ ملتزمة بتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. في الواقع، عندما نتحدث عن الأمن والاستقرار المستدامين في المنطقة ومكافحة الإرهاب يكون من المستحيل عدم ذكر الدور الهام والبارز الذي يؤديه الحرس الثوري الإيراني في مكافحة الإرهاب. ولا يفوتنا الإشادة بالتفاني والتضحيات التي قدمها قادته، وخاصة اللواء قاسم سليماني والعميدين زاهدي ورحيمي، ورفاقهم الذين قتلوا في الهجمات الصاروخية الأخيرة على بعثتنا في دمشق. لا شك في أن التضحيات التي قدمها اللواء سليماني والحرس الثوري الإيراني في إعادة السلام إلى المنطقة والإسراع لمساعدة حكومتي شعبي العراق وسورية معروفة للجميع. وسيواصل مستشارو إيران العسكريون لمكافحة الإرهاب جهودهم الجبارة وغير المنقوصة في ذلك الصدد بغية تحقيق الأمن الدائم في المنطقة.

إن الجرائم التي ارتكبها النظام الإسرائيلي خلال الأيام الماضية في غزة وغيرها من مناطق فلسطين المحتلة، فضلاً عن هجماته على بلدان أخرى في المنطقة، تدل على عدة حقائق لا يمكن إنكارها.

أولاً، إن هجمات هذا النظام تنطوي على جميع عناصر جرائم العدوان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. والنظام وحلفاءه يتحملون المسؤولية الكاملة، وبالتالي يجب محاسبة جميع القادة ومرتكبي ومؤيدي تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة على جرائمهم الفظيعة.

ثانياً، يقوم جوهر وطبيعة النظام الإسرائيلي على العدوان والاحتلال والإرهاب والإبادة الجماعية. لذلك فإن جميع أعماله السابقة، مثل ما يسمى بمفاوضات السلام، وإبرام الاتفاق الإبراهيمي وتطبيع العلاقات، لم تكن غير سلمية فحسب بل كانت خادعة بطبيعتها وبصورة كاملة، وافتقرت نتيجة لذلك إلى أي طريقة عملية لإعمال الحقوق المتأصلة للأمة الفلسطينية.

ثالثاً، أظهرت ستة أشهر من التطورات في غزة مرة أخرى أن تدمير المقاومة الفلسطينية وحماس، كحركة تحرير، ليس أكثر من وهم. كما أن دعم جميع دول المنطقة ودعاة الحرية في العالم لمقاومة الشعب الفلسطيني الجديرة بالثناء أثبت أن هذه الأمة ليست وحدها في تحقيق هذا الحق الأصيل. إن إسرائيل ليست دولة شرعية؛ إنها مجرد سلطة احتلال. ولا يضفي مرور الوقت الشرعية على السلطة القائمة بالاحتلال ولن يضفي عليها الشرعية لأن احتلال أرض ما مؤقت، عملاً بمبادئ القانون الدولي المعروفة، حتى وإن استمر لعقود.

ويُنتظر بقوة من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته وأن يتخذ قراراً شاملاً وحاسماً، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، للتصدّي إلى عدد من المسائل. أولاً، ينبغي أن يحقق وقفاً فورياً وكاملاً وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في جميع مناطق غزة، بما فيها رفح والضفة الغربية. ثانياً، ينبغي أن يرفع تماماً الحصار اللاإنساني المفروض على غزة. ثالثا، ينبغي أن يتناول مسألة تبادل الأسرى لأغراض إنسانية.

رابعا، ينبغي أن يُلزم النظام بسحب جميع القوات والمعدات العسكرية فورا وبشكل كامل وغير مشروط من غزة وضمان العودة الآمنة للناس إلى ديارهم وأراضيهم.

خامسا، ينبغي أن يفرض حظرا شاملا وفوريا على توريد الأسلحة إلى النظام الصهيوني.

سادسا، ينبغي أن يدعم التدابير التحفظية الملزمة قانونا التي أشارت بها محكمة العدل الدولية وأن يوفر أيضا الأساس القانوني لمحاكمة ومحاسبة جميع قادة ومرتكبي وداعمي الجرائم الإسرائيلية في غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية البشعة والواسعة النطاق وأعمال القتل التي استهدفت الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة والاستخدام المتكرر للأسلحة غير التقليدية، بما في ذلك القنابل الفوسفورية، ضد سكان غزة، بالإضافة إلى التهديدات المتكررة من قبل مسؤولي النظام الإسرائيلي باستخدام القنابل النووية في غزة.

وأود أن أؤكد من جديد أن جذور أزمة الشرق الأوسط تكمن في احتلال أرض فلسطين التاريخية وأن حلها الشامل والعادل والدائم يكمن أيضا في توفير الأساس اللازم للإعمال الكامل والحر لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال إجراء استفتاء لجميع سكان فلسطين الأصليين، بما في ذلك المسلمون والمسيحيون واليهود، بمساعدة الأمم المتحدة، يؤدي إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع على أرض فلسطين التاريخية والحديثة، وعاصمتها القدس.

أود أن أختتم ملاحظاتي باقتباس من القصيدة العالمية للشاعر الإيراني المشهور عالميا سعدي، التي طُرز بيت منها على السجادة التي أهدتها إيران لتزيين جدار مبنى الأمم المتحدة، وهي نفس السجادة الإيرانية التي ترمز إلى الصبر الاستراتيجي والعلم والمعرفة والفن والقوة لإيران وجميع الإيرانيين في كل أنحاء العالم:

”بنو آدم جسد واحد

إلى عنصر واحد عائد

إذا مس عضواً أليم السقام

فسائر أعضائه لا تنام.“

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية وشؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا.

السيد ألباريس بوينو (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): من حق الشعب الفلسطيني أن يأمل، وللشعب الإسرائيلي الحق في الأمن. هذا هو الطريق إلى السلام، وهذا ما أتى بنا إلى هنا اليوم. وأعتقد أن هناك طريقا بديلا، غير العنف والألم اللذين لا ينتهيان بين شعبين قُدر لهما أن يعيشا معا.

يوم السبت الماضي، قرّبنا الهجوم غير المقبول الذي شنته إيران على إسرائيل، والذي ندينه بشدة، خطوة أخرى من الهاوية. وفي الأسابيع المقبلة، يجب على جميع الأطراف أن تتحلى بضبط النفس لكبح العنف وإرساء الأسس للمستقبل السلمي الذي هو سبب وجودنا في المجلس. إن خطر التصعيد الإقليمي حقيقي أكثر من أي وقت مضى. ولا بديل عن توجيه جهودنا نحو إيجاد حل سياسي. ولضمان ذلك السلام، يعرف الجميع حول هذه الطاولة ما يجب أن نفعله: تنفيذ حل الدولتين. وجعل ذلك الحل لا رجعة فيه يستلزم جعل السلام في المنطقة لا رجعة فيه. وهناك طريقة لتحقيق ذلك: الاعتراف بفلسطين بصفتها عضوا في الأمم المتحدة. ولهذا السبب، أضم صوتي اليوم، وصوت بلدي، إلى أصوات أولئك الذين يدعون إلى تلك العضوية ويدعمونها. فالسبيل الوحيد لوضع حد لدورة العنف المتكرر هو حل الدولتين الذي يرحب به المجتمع الدولي بأسره. وقد حان الوقت لجعل ذلك ممكنا، وهو الوقت المناسب لأن يصبح ما نعتبره جميعا الحل – دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن – حقيقة واقعة في نهاية المطاف. أتمنى أن يصبح السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين حقيقة واقعة في نهاية المطاف.

ومما لا شك فيه أن إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل مسألة عدالة، ولكنها أيضا الخيار الوحيد القابل للتطبيق لإحلال السلام. ولذلك، قررت إسبانيا الانضمام إلى البلدان الـ 139 التي قامت بذلك بالفعل وستعترف بالدولة الفلسطينية وتؤيد انضمامها إلى الأمم المتحدة اليوم في المجلس.

وستعترف إسبانيا بالدولة الفلسطينية لأنه لا يمكن أن يُحكم على الفلسطينيين بأن يكونوا شعبا من اللاجئين ولأنها الطريق إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط ولأنها أمر جيد لأمن إسرائيل. وستعترف إسبانيا بالدولة الفلسطينية لأن لها الحق في مستقبل مفعم بالأمل، تماما كما أن لشعب إسرائيل الحق في مستقبل يسوده السلام والأمن. وبعد عقود عديدة من الألم، نعلم أنه لا يمكن تحقيق أحد الأمرين دون الآخر: فالأمن في إسرائيل والسلام في المنطقة متشابكان مع أمل الشعب الفلسطيني في إقامة دولة. وللطرفين الحق في ذلك، بالضبط نفس الحق.

وقد اقترحت إسبانيا عقد مؤتمر دولي للسلام في أقرب وقت ممكن بهدف التحرك نحو تحقيق ذلك الحل. وأيد الاتحاد الأوروبي اقتراحنا، وكذلك جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي – في المجموع، أكثر من 80 بلدا. وأدعو المجلس والأمين العام للأمم المتحدة إلى تأييد الاقتراح حتى يمكن للعمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف أن يسهم في فتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط: صفحة سلام دائم. وأفضل طريقة لضمان تنفيذ حل الدولتين هي قبول دولة فلسطين بصفتها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. ويعني ذلك اعتراف جميع الدول بها، كما فعلت الغالبية العظمى من الأعضاء بالفعل، وكما ستفعل إسبانيا. فلا يمكننا الانتظار أكثر من ذلك.

في أيار/مايو 1948، بعد ثلاث سنوات من مؤتمر سان فرانسيسكو الذي شهد مولد المنظمة، أطلقت الأمم المتحدة أول عملية لحفظ السلام، وهي الأولى في التاريخ. كان ذلك قبل 76 عاما وقد نُشرت أول بعثة لحفظ السلام في فلسطين. ولا تواجه هذه المنظمة مشكلة أقدم منها – فإلى متى يجب أن ننتظر لحلها؟ إن مئات الآلاف من الناس – أسر بأكملها وأطفال – محرومون حاليا من الغذاء والماء والدواء والمأوى. فإلى متى يجب عليهم أن ينتظروا؟ وهناك أكثر من 100 رهينة تحتجزهم حماس. فكم يوما آخر يجب أن ينتظروا هم وعائلاتهم للعودة إلى ديارهم؟ ومنذ ذلك اليوم المروع في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أودى العنف بحياة 200 1 إسرائيلي وأكثر من 000 32 فلسطيني. فكم عدد الأرواح البريئة الأخرى التي يجب تدميرها؟

وعلاوة على ذلك، هناك اليوم خطر من امتداد النزاع وزعزعة الاستقرار الإقليمي مع ما يترتب على ذلك من آثار جيوسياسية واقتصادية وإنسانية لا يمكن التنبؤ بها. ويجب أن يتوقف التصعيد. ويجب أن تتوقف دورة العنف. ويجب أن يكون للشعب الفلسطيني مكانه في هذه المنظمة ودولة خاصة به ويجب أيضا أن يحظى مكان إسرائيل ووجودها بالاعتراف من قبل جميع الذين لم يفعلوا ذلك بعد. ومن شأن ذلك أن يحقق العدل لفلسطين، وهو أفضل ضمان لأمن إسرائيل والشرط الأول والأساسي لمستقبل يسوده السلام في المنطقة.

وتلك الأمور – السلام والعدالة والأمل والمستقبل – تشكل القيم الجديرة بالدفاع عنها ودعمها في المجلس. وستواصل إسبانيا القيام بذلك باسم السلام والعدالة والإنسانية البسيطة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/40.